تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل (دراسة تحليلية)

الدكتور

محمد عبد الحميد محمد شهاب

مدرس الاقتصاد – كلية تجارة دمياط – جامعة المنصورة

مقدمة:

تلعب السياسات الاقتصادية الكلية دورا مؤثرا على مستوي مشاركة المرأة فى قوة العمل وكذلك على المؤشرات الاجتماعية الأنثوية الرئيسية. ومع تنامي ظاهرة العولمة حدث تطور في الوعي والمفاهيم أدى إلى تبلور قناعة راسخة حول دور المرأة في مواجهة تحديات التنمية على كافة المستويات وزيادة دورها وفاعليتها فى النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا اتضح ما يجب على الحكومات أن تقوم به وتتبناه من سياسات اقتصادية تعمل على إزالة العوائق التى تحد من تفعيل وزيادة مستوى مشاركة المرأة فى عملية التنمية لما لها من دور حيوى فى هذا المجال ، وليس فقط باعتبارها الشريك الأصيل فى النظام الاجتماعي والاقتصادي ونصف القوة البشرية المؤثرة فى بناءه ولكنها المسئولة أيضا عن النصف الآخر.ومن هنا باتت مشاركة المرأة في سوق العمل بحصص مساوية للرجل ودمجها في النشاط الاقتصادي من أهم أولويات البرامج التنموية للدول ، والتي تسعى من خلالها إلى التمكين الاقتصادي للمرأة وفي سبيل ذلك تعمل الدول و المنظمات الدولية على فرض إجراء التحليل النوعي (Gender Analysis) للسياسات الاقتصادية في كل دولة، بهدف قياس تأثيرها على المساهمة الاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل، وتقدم التشجيع والدعم الفني والمعنوي من منظور يفترض أن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق دون تمكين المرأة من الحصول على حصص في جميع القطاعات، وتمكينها من مراكز اتخاذ القرار والتحكم في الموارد والتمويل.

فاندماج المرأة فى النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها فى سوق العمل يؤدى إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظف التى تؤمن لها مصدرا دائما للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدى للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة ورفع القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل.كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وأساس لدفع عجلة النمو، بدلا من كون هذا النصف يسعى لمجرد البقاء ويشكل عالة على المجتمع.

أضف إلى ذلك كله، أن فوائد إشراك المرأة فى الاقتصاد العالمي موثقة بشكل جيد حيث ترتبط المساواة بين الجنسين بالنمو الاقتصادي (Hill &King 1995)، (Dolan& Gatti 1999) وكذلك (Klasen 1999)، والدراسات التى ركزت على القارة الأفريقية تشير إلى أن عدم المساواة بين الرجال والنساء كان مرتبطا بضياع فرص النمو والتنمية (World bank 2000, 2001)، وأضاف (Blackden & Canagarajah, 2003) أن ارتفاع دخل المرأة من المشاركة في العمل كان بمثابة الاستثمار فى الجيل التالي، حيث إن النساء اللاتي يسيطرن بدرجة اكبر على الموارد الأسرية ينفقن بشكل أفضل على الطعام والصحة والتعليم بالنسبة لأبنائهم، وان الاهتمام بمشاركة المرأة فى قوة العمل والمساواة بين الجنسين يمكنه أن يساهم كثيرا فى تحسين مستويات الإنتاج والقدرة الإنتاجية ومؤشرات القدرة التنافسية (World Bank, 2000) .

وقد أكدت الاتفاقيات الدولية على أن المساواة بين الجنسين، هو هدف محوري لعملية التنمية، فميثاق الأمم المتحدة والذي تم التوقيع عليه عام ١٩٤٥ أكد على الحقوق المتساوية للرجال والنساء، والإعلانات التي تلت ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقية إلغاء التمييز العنصري ضد المرأة، والمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد عام١٩٩٥تبنى برنامج عمل بكين والذي ألقى الضوء على المساواة الاقتصادية باعتبارها احدي مجالات الاهتمام الاثنا عشر. وأخيرا، إعلان الألفية الجديدة للتنمية الذى صدر عام ٢٠٠٠ والذى يلزم الدول

الأعضاء بان تدعم المساواة بين الجنسين و عم تمكين المراة باعتبارهما الوسيلتين الفعالتين للقضاء على الفقر والجوع والمرض ودفع التنمية.

وقد سجلت مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادي وفى قوة العمل تزايدا مطردا خلال العقود القليلة الماضية فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير أنها تبقى متدنية مقارنة بالمتوسطات المسجلة فى العالم. فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء (من سن ١٥الى ٦٠) فى قوة العمل فى المنطقة من ٨.٤% فى عام ١٩٩٧ إلى ٢١.٥% عام ٢٠٠٧، فى حين بلغت تلك النسبة ٤٦.٥%، ٤٢.٦% على مستوى العالم خلال نفس الفترة . واذا كانت النساء تمثل نصف عدد السكان تقريبا فى مصر، إلا أن نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل مازالت اقل من المستويات العالمية حيث كانت تمثل ٥.٧% عام ١٩٦٠ وزادت إلى ١٥.٣% فقط عام ١٩٩٦، ثم إلى ٢٣% عام ٢٠٠٥، ووصلت إلى الربع تقريبا في عام (الاسكو،٢٠٠٧).

وبالرغم من أن البطالة واحدة من أهم مشاكل الاقتصاد المصري، إلا أن وقعها اشد على المرأة فقد ارتفع المعدل القومي للبطالة من ١٠.٢% فى ٢٠٠٢ إلى ١٠.٦% فى ٢٠٠٦، وبالنسبة للإناث، فقد ارتفع من ٢٣.٩% فى عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤% فى ٢٠٠٦ أما الذكور، فقد زاد معدل البطالة من ٦.٣% فى عام ٢٠٠٢ إلى ٦.٨% فى ٢٠٠٦ (World Bank, 2011) ومن ثم، ووفقا لهذه البيانات، تبلغ نسبة البطالة بين النساء أربعة أضعاف النسبة بين الرجال كما أن فترة البطالة بين الإناث أطول منها بين الذكور. (Nassar, 2006) .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى ان السياسات الاقتصادية الكلية التى تبنتها مصر ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، كانت فرصة يمكن الاستفادة منها للنهوض بوضع المرأة عموما ومشاركتها فى سوق العمل بوجه خاص، عبر ما تتيحه من إصلاحات على المدى الطويل تؤدى إلى نمو مستدام وزيادة فى فرص التوظف، والشيء المؤكد هنا أن تلك السياسات قد لعبت دورا مؤثرا على مستويات مشاركة المرأة فى سوق العمل وحققت بعض الايجابيات، والكثير من السلبيات.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في انخفاض معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل المصرية، الأمر الذي يفضى إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدى إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة .وأن هناك نقاط خلل في السياسات الاقتصادية الكلية- المالية والنقدية والتجارية- فيما يتعلق بمستوى مشاركة المرأة في قوة العمل، وأنه لا يمكن الاستمرار بتلك السياسات نفسها التي سادت خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، وأصبح استمرار هذه السياسات يخلق من الآثار السلبية أكثر، مما يخلق من النتائج الإيجابية التي نسعى إليها فيما له علاقة بالمرأة.حيث تركز هذه السياسات على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، ولا تولى مسالة تأثير الإصلاحات على وضع المرأة بالشكل الكافي.كما أن الدول التي اتخذت إجراءات لتخفيف وطأة الآثار السلبيه تلك السياسات المطبقة على الفئات المتضررة، فلما استهدفت المرأة بشكل محدد.

أهداف البحث:

١- دراسة التطورات في معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل المصرية ومحاولة تفسيرها .

٢- تقييم اثر السياسات الاقتصادية الكلية - المالية والنقدية والتجارية- على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل في مصر، وبحث العلاقة المتداخلة بين مكونات هذه السياسات.

٣- التأكيد على ضرورة تكييف السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الهدف المرجو لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل لدعم عملية التنمية.

فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وسعياً إلى تحقيق أهدافه، سوف يتم اختبار الفروض التالية:

١- إن التغيرات التي شهدتها السياسات الاقتصادية الكلية قد أثرت سلبيا على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل.

٢- تعمل السياسات الاقتصادية الكلية المختلفة فى إتجاه واحد من حيث تأثيرها على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل.

ويمكن اختبار تلك الفروض من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول : ما هى مكونات السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة على مشاركة المرأة فى قوة العمل ؟

التساؤل الثاني : ما هو تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة فى قوة العمل ؟ و ما هي السياسات ذات المعنوية الإحصائية والأكثر تأثيرا على تلك المشاركة .

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أن السياسات الاقتصادية الكلية – المالية والنقدية والتجارية – كانت وما تزال الأدوات الحقيقة والهامة بيد الحكومات في الدولة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن التوقف عند تحليل تلك السياسات والتى تم اللجوء إليها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تأثر باتجاهات العولمة ودراستها الدراسة العميقة لمعرفة تأثيرها على مشاركة المرأة في قوة العمل أمر شديد الأهمية، والتأكد من كون هذه السياسات قد عكست الاهتمام الكافي بوضع المرأة أم لا ؟ وذلك للتوصل للأدوات الفعالة التي يمكن استخدامها لمعالجة هذا الأمر والاستفادة من تلك السياسات للنهوض بوضع المرأة عموما ومشاركتها فى سوق العمل بوجه خاص .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج النظري بالرجوع إلى الدراسات والأدبيات الاقتصادية التى لها علاقة بموضوع هذا البحث وتحليلها للتوصل إلى بيانات ومعلومات قد يتطلبها

البحث . بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي من خلال تقدير نموذج لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة فى قوة العمل ؟

خطة البحث :

تحقيقاً لهدف البحث، وانطلاقاً من فروضه واستكمالاً لما سبق الإشارة إليه سوف يقوم الباحث بتناول الجوانب التالية :

أولاً : مشاركة المرأة في قوة العمل بين النظريات والاتجاهات والمبادئ الاقتصادية .

ثانيا : الأدبيات الاقتصادية التي تناولت السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة فى قوة العمل .

ثالثا : مشاركة المرأة فى قوة العمل فى مصر .

رابعا : السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة فى قوة العمل .

خامسا : النموذج المقترح لقياس اثر السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في قوة العمل .

سادسا : النتائج والتوصيات .

أولا: مشاركة المرأة في قوة العمل بين المدارس والاتجاهات والمبادئ الاقتصادية:

(ا) المدارس الاقتصادية :

هناك ثلاثة مدارس اقتصادية تعرضت لموضوع مشاركة المرأة فى قوة العمل وهي (Vanek,1980):

١ - المدرسة النيوكلاسيكية:

وتتلخص رأيها فى الدراسة التى قدمها(Mincer,1962)، والتي أشار فيها إلى أن مشاركة المرأة المتزوجة في قوة العمل تعتمد على:

دخل الزوج، والذى يرتبط مع خروج المرأة إلى العمل ومشاركتها فيه بعلاقة عكسية، بالإضافة إلى الأجر الذي تحصل عليه الزوجة، ويرتبط مع خروج المرأة إلى العمل ومشاركتها فيه بعلاقة طردية.

ويؤكد مؤيدي تلك المدرسة أن الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأجر لا يعود إلى عدم المساواة، وإنما الأمر يرجع لعدم اهتمام الإناث بتنمية قدراتهم فى مجالات التعليم والتدريب واكتساب المهارات . ويعزي انخفاض الإنتاجية لدى المرأة مقارنة بالرجل إلى المدة التي تقضيها المرأة فى العمل بسبب الاهتمام بالأسرة ورعاية الأطفال، كما أن الإناث يفضلن العمل في وظائف تتطلب مجهودا، ووقتا اقل.

وتشير النظرية إلى أن ماسبق يفضي إلى انخفاض الإنتاجية والمهارة للمرأة مما يؤدي إلى جعل نصيبها اقل فى فرص العمل.وفى تفسيرها لأسباب ارتفاع نسب البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، أرجعت النظرية ذلك إلى تفضيل أصحاب الأعمال توظيف الذكور، بسبب كثرة غياب الإناث وعدم قدرتهم على تحمل ظروف العمل لساعات طويلة أو تحت ظروف صعبة .

٢-المدرسة المؤسسية:

يري مؤيدو هذه المدرسة أن الأسرة مؤسسة تقوم دعائمها على التعاون والمشاركة بين الرجل والمرأة، وتبعا لذلك فان سوق العمل يتم تقسيمه على أساس نوعي، ومن هنا فان سوق العمل لا يميز بين الذكور والإناث في الأجر وإنما يرجع الأمر إلى التمييز الوظيفي. وتشير دراسة (Bergmann, 1974) إلى أن تقسيم سوق العمل حسب النوع يجعل النساء يتكدسن فى وظائف بعينها، الأمر الذي يؤدي لزيادة المعروض من العمالة النسائية عن الطلب، مما يدفع بالأجور إلى الانخفاض، مع ارتفاع نسب البطالة.

٣-المدرسة الماركسية:

تتبني هذه المدرسة المفهوم الماركسي فى تقسيم المجتمعات إلى عدة طبقات اجتماعية بينها صراع، وان ذلك الصراع هو السبب الرئيسي فى وجود التمييز ضد المرأة، وانخفاض نسبة مشاركتها فى سوق العمل وزيادة معدلات بطالتها. وفي هذا الإطار يؤكد (Humphries, 1977) أن المرأة أجبرت على البقاء فى حالة بطالة للحد من حجم المعروض من قوة العمل، وبالتالي يقل تحكم طبقة الرأسماليين فى الطبقة العاملة، مما يدفع بمعدلات الأجور إلى مستويات مرتفعة.

(ب)الاتجاهات الفكرية:

لعبت الأمم المتحدة دورا هاما فى إدراك المرأة في سياسات التنمية من خلال إعلان ما سمى بعقد المرأة (١٩٦١-١٩٧٠)، وقيام الأمم المتحدة بتحديد ثلاثة أهداف تمثل عملها من اجل المرأة وهى (Tinker, 1990):

- المساواة في النوع وإزالة التمييز.
- دمج وإشراك المرأة في التنمية.
- زيادة إسهام المرأة في السلام العالمي.

وتحولت بذلك الرؤية في أسلوب التنمية من جعل التنمية تستهدف تقدم المرأة، إلى إجماع بان التنمية مستحيلة دون المشاركة الكاملة للمرأة، وقد حددت (Rathgeber, 1990) ثلاث اتجاهات فكرية تهتم بالمرأة وعلاقتها بالتنمية وهي:

(١)-المرأة في التنمية Women in Development (W I D):

شهد المصطلح رواجا في أوائل السبعينيات واستخدم بواسطة لجنة المرأة لجذب انتباه صناع السياسة الأمريكية إلى أعمال Ester Boserup وآخرون والمتعلقة بتنمية المرأة في الدول النامية (Maguire, 1984)، ثم تبنى المصطلح الوكالة الدولية للتنمية الدولية، مع قناعة راسخة بقدرة المرأة على تقديم إسهامات في عملية التنمية.وفي استجابة لتلك الجهود، تم تعديل قانون الوكالة – تعديل Percy الشهير- وتم تخصيص نسبة من أموال الوكالة لأنشطة المرأة، وتلا ذلك قيام الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومؤسسة فورد، ومؤسسة Rockefeller بتقديم ودعم مشروعات تنموية تستهدف المرأة. غير أن هذا الاتجاه – المرأة في التنمية – لم يبحث في أسباب عدم استفادة المرأة، وخاصة في الدول النامية من استراتيجيات التنمية المقترحة والمطبقة، ولكنه ركز على كيفية دمج المرأة بصورة أفضل في مبادرات التنمية.

(٢)-المرأة والتنمية Women & Development-(W A D) :

يؤكد مؤيدي هذا الاتجاه على أن المرأة تمثل جزءا مكملا لعمليات التنمية في النظام العالمي، وحيث أن ذلك النظام قائم على الاستغلال والظلم، فان هناك حاجة لبحث أسباب عدم استفادة المرأة من استراتيجيات التنمية ومصادر وطبيعة إخضاع واضطهاد المرأة (Jaquette,1982).

ويجد هذا الفكر جذوره في الاتجاه الاشتراكي الذي يرى أن دور المرأة في الاقتصاد قد تشكل من خلال تلاقي عدد من العوامل التاريخية المتعلقة بتقسيم العمالة حسب النوع في الإنتاج، ووجود تقسيم طبقي في المجتمع، ووجود مناطق وقطاعات إنتاجية محددة داخل الاقتصاد الوطني مرتبطة بالاقتصاد العالمي (Bandarage, 1984).ويفترض هذا الاتجاه، أن وضع المرأة سيتحسن مع وجود هياكل دولية أكثر

عدالة، من خلال زيادة نسبة تمثيل المرأة فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(٣)-النوع والتنمية (Gender & Development (G A D:

أكد أنصار المرأة عموما، وعند تقييم العقود السابقة التي شهدت تطبيق مبدأ المرأة فى التنمية، انه على الرغم من أنها نجحت فى تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة إلا أنها كانت غير فعالة بالشكل المناسب فيما يتعلق بتحسين الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة مقارنة بالرجل. مما أدى إلى ضرورة إصلاح حركة المرأة فى التنمية من خلال إدخال ما سمى بالتحليل النوعي(Kabeerl, 1994). ومن هنا يمكن القول أن مبدأ المرأة والتنمية ركز فقط على إدماج المرأة فى برامج التنمية، بينما مبدأ النوع والتنمية يدرك أهمية إعادة توزيع السلطة وحصول المرأة على نفس المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يحصل عليها الرجل.

ونخلص من ذلك إلى وجود ثلاث اختلافات في مبدأ النوع والتنمية عن المبدأ السابق عليه مباشرة وهى :

- تحول التركيز من المرأة إلى النوع، وكذلك علاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة.
- إعادة بحث كل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسياسات التنمية من حيث الفروق فى النوع.
- الإدراك بان تحقيق العدالة والمساواة فى النوع يتطلب إحداث تغيير هيكلي فى علاقات النوع بداية من مستوى الأسرة وحتى المستوى العالمي.

(ج) المبادئ الحاكمة لإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي :

هناك خمسة مبادئ حكمت عملية إدماج المرأة فى النشاط الاقتصادي، وقد تطورت كاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك كمايلى:

١- مبدأ الرفاهية Welfare Approach :

الأمومة فى منظور مؤيدي هذا المبدأ هو الدور الرئيسي للمرأة فى المجتمع، وقد شهد رواجا خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، ويهدف إلى توفير الظروف التي تمكن المرأة من تلبية احتياجات أطفالها وأسرتها (Young, 2003)، فالمرأة هنا ينظر إليها على أنها أم أكثر منها مورد اقتصادي له أهمية فى عملية التنمية.

ويقوم هذا المبدأ على ثلاث فروض هى :

- المرأة مستقبل سلبي لنتائج التنمية، أكثر من كونها مشارك فعال فيها.
- الأمومة أكثر ادوار المرأة الاجتماعية أهمية.
- تربية الأطفال هى أكثر ادوار المرأة فعالية ومشاركة فى عملية التنمية.

ومن هنا نجد أن ذلك المبدأ يقيد دور المرأة ويقصره على الإنجاب والأمومة ورعاية الأطفال، بينما العمل الانتاجى ينسب فقط إلى الرجل.

٢- مبدأ العدالة The Equity Approach :

ساد خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٥، حيث استهدف تحقيق العدالة للمرأة كمشارك فعال فى عملية التنمية. حيث تساهم المرأة من خلال دوريها الانتاجى والانجابى وبشكل مؤثر - غير مدرك فى اغلب الأحيان - فى النمو الاقتصادي (Moser, 1993).

ويستهدف هذا المبدأ، الدفاع عن حق المرأة فى الحصول على فرصة للعمل والتوظف للمشاركة فى التنمية وبالشكل الذى يحقق المساواة بينها وبين الرجل فى سوق العمل، ومن هنا يتأكد أن الرجل والمرأة شريكين مهمين في عملية التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من نجاح هذا المبدأ في تغيير الكثير من التشريعات التى تميز بين الرجل والمرأة فى كثير من دول العالم، إلا أن تغيير القوانين وحدها لا يضمن توافر المعاملة المتساوية . فالحقوق المتساوية في التعليم لا تعني التحاق الإناث بالتعليم

وبأعداد مساوية للذكور، ولا حصول المرأة على نفس فرص العمل المتاحة للذكور فعل سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الهندية التزمت بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن حجم التغيير كان فى الواقع العملي محدود(Pillai N et al., 2009).

٣- مبدأ مكافحة الفقر The Anti –Poverty Approach:

يؤكد هذا المبدأ، على أهمية الدور الإنتاجي للمرأة والسعي لزيادة دخلها من خلال المشروعات صغيرة الحجم، كوسيلة للحد من الفقر ودعم النمو الاقتصادي المتوازن من خلال زيادة إنتاجية المرأة بشكل عام وداخل الأسر محدودة الدخل بوجه خاص (Moser,1993). ومن هنا يستهدف المبدأ، زيادة فرص توظيف المرأة، وتحقيق الزيادة في الدخل، وبذلك تحول التركيز من الحد فى التفاوت النوعي بين الرجل والمرأة إلى الحد من التفاوت فى توزيع الدخل.

ونتيجة لانتشار هذا المبدأ، حدث تحول في دور البنك الدولي من التركيز على دعم النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بمكافحة الفقر وتعزيز النمو وإعادة التوزيع، كتطبيق عملى لإستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

٤- مبدأ الكفاءة The Efficiency Approach:

ظهر هذا المبدأ، كانعكاس لازمة الديون العاصفة في ثمانينيات القرن الماضي، وما تبعها من تطبيق لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التى فرضها الصندوق والبنك الدوليين على الدول المدينة (Young,1993). وقد تبنت العديد من المنظمات الدولية المانحة والحكومات مبدأ الكفاءة الذي يتبنى الأفكار الداعمة للتحرر الاقتصادي وإعادة الهيكلة، كوسيلة لتعظيم المكاسب من تدعيم قوي السوق والتبادل التجاري.

ومن هنا فان التحول من مبدأ العدالة إلى الكفاءة هو ترسيخ لإدراك حقيقة اقتصادية تؤكد أن ٥٠% من الموارد البشرية المتاحة تتدول والمتمثلة فى المرأة تهدر أو يساء استخدامها مما يؤدى لضياع فرص مؤكدة للنمو الاقتصادي، وتتحقق الكفاءة

باستغلال تلك الموارد أحسن استغلال، فالاستخدام الكفء للموارد يعظم من معدلات النمو المصاحبة لتحقيق منافع اجتماعية (Pillai N et al., 2009).

ويفترض المبدأ أن التحول نحو التنمية يتزامن مع زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل، الأمر الذي يحقق العدالة والكفاءة معا . غير أن الواقع العملي يشير إلى أن الظروف المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاح قد نتج عنها نمو واتساع للاقتصاد غير الرسمي مما أدى لوجود ظاهرة تأنيث قوة العمل فى مجالات معينة . فتحرير التجارة المصاحب لبرامج الإصلاح الاقتصادي، شجع على جذب الصناعات الموجهة للتصدير كثيفة العمالة إلى الدول النامية للاستفادة من معدلات الأجور المنخفضة، وتجنب قوانين العمل الصارمة والتزامات الضمان الاجتماعي (Seguino&Grown,2006) .

واعتمد العمل غير الرسمي بشكل عام على المرأة، مما أدى لانخفاض معدلات أجرها مقارنة بالرجل فى الوظائف المتماثلة، وعدم الاستقرار فى الوظائف. فقد أدت العولمة إلى حدوث تمييز اكبر ضد المرأة من خلال التفاوت فى المرتبات ونوعية الوظائف مقارنة بالرجل.بل وابعد من ذلك بين النساء وبعضهم البعض حيث تسعي النساء ذوات المرتبات الأعلى إلى توظيف أصحاب المرتبات الأدنى، وكذلك التمييز ضد المرأة التي تعمل بدون مقابل فى رعاية الأسرة (Molyneux & Razavi, 2006). ومن هنا فان العولمة لم تؤدى إلى زيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل فقط، بل إلى خنق طبقة ادني من المرأة العاملة محدودة الدخل أيضا (Wiehterich, 2000).

والحقيقة أن ما تم أدى لزيادة الأعباء علي كاهل المرأة، حيث عظم من دورها الانتاجي بجانب دورها الانجابى والاجتماعي فى رعاية الأسرة . حيث أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تقليص دور الدولة فى توفير الـ عم والسلع العامة، فنقل بذلك العبء منها إلى الآسر مما ساهم فى زيادة أعباء المرأة (Mackintosh & Tibandebage, 2004). ونخلص مما سبق إلى أن مبدأ الكفاءة وسع دور المرأة، وأصبح يتمثل في ثلاثة ادوار هي :

الإنجاب ورعاية الأسرة – الإنتاج والمشاركة في العمل – المشاركة الاجتماعية.

٥- مبدأ التمكين The Empowerment Approach:

يقصد بالتمكين، وفقا للبنك الدولي "وضع المزيد من الموارد والقدرات في متناول الأفراد- المرأة - بحيث يستطيعون المشاركة في المؤسسات التي تعني بحياتهم، والتفاوض معها والتأثير فيها ومراقبتها ومحاسبتها (World Bank, 2004) وهذا المبدأ يحاول مواجهة عملية تهميش دور المرأة من خلال دمج النوع في التنمية الاقتصادية. والتمكين يعطي للمرأة الاستقلالية، وإمكانية الاختيار في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتماد على الذات. ويجب ألا يفهم ان حصول المرأة على السلطة يعني السيطرة على الآخرين، في موقف تكون المرأة فائزة والرجل خاسر (Afshar, 1997). فالتمكين يعطي للمرأة القدرة على التحكم في الموارد المادية وغير المادية وإعادة توزيع السلطة مقارنة بالرجل . ويتطلب هذا الأمر إحداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي الذي يتسم بالتبعية، ثم يتبع ذلك مجموعة من التغيرات القانونية تشمل حقوق الملكية وقوانين العمل .....الخ.

ولعبت الأمم المتحدة دورا هاما في تأييد هذا التوجه من خلال إلحاق مؤشر التنمية المرتبط بالنوع (G D I) بمؤشر التنمية البشرية(H D I). (World Bank, 2002; Alsopet al., 2006; Ruth Alsope, 2006) .

ثانيا : استعراض الأدبيات الاقتصادية التي تناولت السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة في قوة العمل:

مع حلول منتصف القرن الماضي أصبحت فكرة تنمية المرأة قضية متأججة في الوعي الاقتصادي والاجتماعي، فعملية التنمية في الدول النامية همشت دور المرأة وحرمتها من السيطرة على الموارد والسلطة وذلك دون تخفيف الأعباء الثقيلة للواجبات التقليدية الملقاة على عاتقها، هذه الرؤية أصبحت واضحة عندما نتذكر الدراسة الشهيرة التي قامت بها Boserup في عام ١٩٧٠ حول دور المرأة في التنمية. (Pillai N et al., 2009).

فقد كان الانتباه إلى دور المرأة واحتياجاتها يأتي في مرحلة متدنية في قائمة الأولويات الحكومية إذا لم يكن مستبعدا في الأصل (Cotyla, 2006) . وليس أدل

على ذلك من أن الإحصاءات الاقتصادية القومية تتناول عمل الرجال بدرجة من الأهمية تفوق عمل النساء، وذلك لان الكثير من عمل النساء غير موجه للسوق، وعلى الرغم من ذلك فان الأمم المتحدة تقدر عمل النساء بلا اجر بما يعادل على الأقل نصف الناتج القومي. (Elson,2002).

ومع تبنى القضايا التنموية داخل نظام الأمم المتحدة حدث تحول تدريجي ملحوظ فى طريقة إدراك المرأة من خلال السياسات التنموية، وتحديدا التحول من وضع الضحية والعنصر السلبي إلى وضعية الكيان المستقل، وتزامن ذلك مع تزايد الوعي النسائي بفضل موجة الأبحاث والدراسات التى أظهرت أهمية دور المرأة وضرورة تنميته لدعم عملية التنمية الشاملة، والتوصل إلى قناعة هامه باستحالة التنمية دون المشاركة الكاملة للمرأة.

والدراسات التي تتناول مشاركة المرأة فى قوة العمل كثيرة ومتنوعة، حيث اهتمت دراسة (Mincer, 1980) بتفسير أسباب الزيادة المستمرة فى معدلات مشاركة الإناث المتزوجات فى القوة العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الزيادة المتواصلة في معدلات الدخول الحقيقية . وأكد مينسر أن العمل فى المنزل لازال يحتل الجزء الأكبر من الحياة الزوجية للمرأة . كما يرى أن دخل الأسرة يؤثر على اجمالى وقت العمل. وانتهى إلى أن الزيادة فى دخل الأسرة سوف تدفع المرأة إلى زيادة طلبها على وقت الفراغ ونقص الطلب على العمل، إلا أن معدل الأجر الحقيقي الذى يدفع للمرأة يؤثر أيضا على قرار توزيع الوقت بين وقت الفراغ، والعمل فى المنزل، والعمل فى سوق العمل . وتوصل الكاتب إلى أن معدل مشاركة المرأة فى سوق العمل يتأثر سلبا بدخل الزوج، وبمعدل البطالة بين الذكور، وبعدد أطفال الأسرة الأقل من ست سنوات، ويتأثر ايجابيا باجر الزوجة فى سوق العمل، وبمستواها التعليمي . وحاولت دراسة (Aysit, 2001) تحديد العلاقة بين مشاركة الإناث فى قوة العمل، ومعدلات التنمية واختبار فرضية ان العلاقة تأخذ شكل حرف (U)، ومعرفة أهم محددات مشاركة المرأة فى سوق العمل . وأكدت أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات تعليم الإناث يؤدى لزيادة المشاركة فى قوة العمل غير أن ارتفاع معدلات البطالة السائدة تؤثر سلبا على مشاركة الإناث فى قوة العمل.

ووفقاً لما تراه (Yana Van Der, 1999) فإن التشريعات الخاصة بالمرأة في سوق العمل والتى ركزت على حماية المسئوليات الأسرية للمرأة مع الحفاظ على سلامتها البدنية وشجعت على توظيف المرأة وتحديد أجرها وعدد ساعات عملها، قد أدت إلى آثار غير مرغوب فيها، من الناحية العملية حيث أفضت إلى رفع التكلفة عند تعيين الإناث من وجهة نظر المؤسسات مما قد يدفعها إلى تقليل أجورهم أو الاستغناء عن تلك العمالة . وأنها خفضت من قدرة الإناث على منافسة الذكور رغم سعيها إلى تحقيق المساواة بين الإناث والذكور فى الأجور وفرص وظروف العمل.

غير أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليها دراسة (سليمان، ٢٠٠٠) عن الفجوة النوعية فى قوة العمل في محافظات مصر خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦، حيث أكدت على وجود فجوة بين الذكور والإناث رغم أن التشريعات والقوانين تقدم للمرأة نفس الحقوق المقدمة للذكور في مجالات التعليم والعمل، إلا أن العادات والتقاليد مازالت هى العائق الحقيقي أمام الحصول على تلك الحقوق، وإن الفجوة تزداد حدتها النوعية أثناء فترات البطالة. وقد أوصت الدراسة ببعض السياسات التى تسهم في زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل من خلال فتح مجالات عمل غير تقليدية لعمل المرأة، وتشجيع القطاع الخاص علي تشغيل الإناث ، وزيادة مستويات التعليم وخفض نسب الأمية.

ويؤكد (Michael Lokshin, 2000) أن الدولة تلعب دورا هاما فى التأثير على نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل من خلال الإنفاق العام على برامج التعليم والرعاية الصحية والدعم حيث أظهرت الدراسة زيادة نسب مشاركة المرأة الروسية في سوق العمل، وذلك بسبب قيام الحكومة بتقديم دعم قوى لبرامج رعاية الأطفال. ومع بداية التسعينات وانخفاض الناتج القومي الاجمالى وظهور العجز فى الموازنة العامة، الأمر الذي دفع الحكومة لخفض برامج الدعم مما أدى إلى زيادة أعباء رعاية الأطفال وخاصة للأسر محدودة الدخل، واثر على قرار الأم بالمشاركة في القوة العاملة وعلى عدد ساعات العمل التى سوف تقوم بها . وقد أظهرت الدراسة أن هذه الإجراءات أدت إلى الاستغناء عن عمالة احد أفراد الأسرة، وغالبا ما يكون الأم، وأكدت على أن الإعانات الحكومية التى تعمل على تقليل تكلفة برامج رعاية الأطفال أكثر تأثيرا من

الإعانات التي تعمل على زيادة أجور الأم العاملة، من حيث تأثيرها على عدد الأمهات العاملات وعدد ساعات العمل.

ومن هنا تظهر أهمية سياسات الاقتصاد الكلى فى التأثير على معدلات التوظف بشكل عام، ومشاركة المرأة فى قوة العمل بشكل خاص . وتدعيما لوجهة النظر تلك، عمد مجموعة من العلماء أمثال (Lourdes Benería, Nilufer Çagatay, Diane Elson, Maria Floro and Caren Grown) إلى دراسة سياسات الاقتصاد الكلى، وكيف تأثرت بالعولمة ونتج عن ذلك تأثير على توزيع الدخل وعدم المساواة بين الجنسين، واظهروا كيف أثرت سياسات الإقراض المشروطة المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين على تبنى الحكومات لسياسات أدت لخفض النفقات الاجتماعية، وتحويل نفقات الرعاية الاجتماعية للأفراد من المسئولية العامة إلى الأسرة، الأمر الذي اثر بشكل كبير على نمط مشاركة المرأة فى قوة العمل (Benería, Lourdes, 1995).

وفى تأكيد لما سبق ذكره أكدت دراسة (Mullaney, 2007) التأثير الواضح لبرامج صندوق النقد الدولى على النساء، حيث تشمل برامج الصندوق على مشروطية تتعلق بتخفيض قيمة العملة، وتشجيع التجارة بخفض التعريفة الجمركية، وتطبيق سياسة مالية متشددة من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي . وأكدت الدراسة على أن "النساء أكثر عرضة للآثار السلبية من الرجال بسبب مشروطية صندوق النقد الدولى وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية من برامج صحية وتعليم". وفيما له علاقة بمشاركة النساء فى قوة العمل انتهت الدراسة إلى أن عمل النساء قد يزداد فى ظل تطبيق برامج الإصلاح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولى، ولكن فى مجالات محددة .

كما أكد كل من (Seguino & Grown, 2006) أن السياسات التجارية المدعومة من المؤسسات الدولية والمدفوعة بفعل قوى العولمة، تؤثر على الجنسين في الدول النامية .ففي الوقت الذي أدى فيه تحرير التجارة إلى زيادة معدل حصول المرأة على فرص للعمل إلا أن الهدف بعيد المدى من وراء تغيير حالة عدم المساواة بين الجنسين يظل غير متحقق ويبدو انه غير قابل للتحقق بدون تدخل الدولة فى

الأسواق . وقد أوصت الدراسة بتعظيم دور الدولة فى إدارة الاقتصاد من خلال التحكم فى تدفق رأس المال المادي ورأس المال البشرى ووضع السياسات الصناعية والزراعية التى تدعم دور الدولة، وإدارة سياسات الطلب بالشكل الذى يؤدى لتعظيم ورفع مستوى التوظف . ولم ينكر كل من (Laframboise & Trumbic, 2003) أن السياسات المالية التى تتبناها الدول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تلعب دورا مؤثرا على التنمية الاقتصادية للنساء . وأن هناك تأثير هام للإنفاق الحكومي على المؤشرات الاجتماعية الأنثوية، وان التحيز ضد المرأة في المعاملات الضريبية يؤثر على قرارات العمل والإنفاق . وأوصت الدراسة بإحداث اصطلاحات ضريبية تهتم بموضوع التفرقة بين الرجال النساء، وضرورة دعم التعاون بين البنك الدولي والصندوق فى برامج صياغة المساعدات الفنية حول تحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي .

وعند دراسة أثر تحرير التجارة فى القطاع الصناعي على المرأة، وجدت (نصار، ٢٠٠٥) أن تحرير التجارة فى القطاع الصناعي فى الدول العربية قد ساعد على خلق فرص العمل للمرأة وبالأخص فى قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة. ويظهر ذلك جليا بالنظر إلى دول المغرب وتونس وبشكل أقل فى مصر. وتشير الدراسة إلى تركز المرأة فى المستويات الدنيا من الهيكل الوظيفى وفى الوظائف التى لا تتطلب مهارات عالية ومن ثم تكون عرضة لأن تحصل على أجور أقل كما تكون أقل استقرارا لأنه بسهولة يمكن استبدالها. ومن ثم تؤكد الدراسة على أهمية رفع مهارات المرأة فى القطاع الصناعي لأنه من القطاعات المستوعبة لعمالة المرأة.

ثالثا : مشاركة المرأة فى سوق العمل فى مصر:

لا يزال النمو السكاني، والهجرة من الريف إلى الحضر، ونقص فرص العمل المتاحة من المشاكل التي يعانى منها الاقتصاد المصري.حيث تحدث هذه الاتجاهات الديموغرافية ضغوطا كبيرة ومتواصلة على سوق العمل فى مصر (World Bank,2007) وخلال الثمانينيات والتسعينيات، تفاقمت هذه الضغوط بسبب الآثار التى نتجت عن الأزمات الدولية، والسياسات المطبقة فى ظل التصحيح الهيكلي .كما حدث تراجع فى نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٦,٩% عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٩% عام ٢٠٠٥، مما أدى لحدوث ضغوط على

القطاعات المنتجة وتهالك فى مخزون رأس المال وتقادمه . كما تراجعت أحجام العمالة التى يستوعبها القطاع العام، أضف إلى ذلك انخفاض أحجام العمالة التي تستوعبها الدول البترولية، مما أدى إلى جعل عملية نمو فرص العمل بطيئة، ولا تقوى على استيعاب الزيادة فى القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تزايد معدلات البطالة وخاصة بين الشباب ذكورا وإناثا وبمعدلات ضعف المعدل العالمي، فقد فاق معدل البطالة بين الشباب فى مصر عام ٢٠٠٥ معدل بطالة الكبار بحوالي ٥.٩ مرة (UNDP, 2008).

وفى هذا الإطار، تُكتسب مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل أهمية بالغة نظرا لكون المرأة تمثل حوالي ٥٠% من اجمالى عدد السكان، ولكنها لا تشكل فى المتوسط اكثر من ٢٣% من اجمالى قوة العمل فقط (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦) حيث يتسم سوق العمل المصري بعدد من الخصائص التي أثرت على وضع المرأة المصرية فيه، ومدى اقبالها على العمل . وقد أفضت تلك الخصائص إلى حدوث اختلال فى التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، مما يؤثر فى معدلات التوظف، وكذلك فى معدلات البطالة . وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلى (سليمان، ٢٠٠٠) :

١-تجزئة سوق العمل: ينقسم سوق العمل المصري إلى سوق رسمي Formal وآخر غير رسمي Informal، ويندرج تحت السوق الرسمي للعمل عدة قطاعات وتشمل قطاع الحكومة، وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص المنظم الوطني والأجنبي . ويتميز هذا السوق بخضوعه للتشريعات والقوانين التى تحمى العمال وتنظم العمل، مع ملاحظة أن درجة الحماية تتناقص كلما اتجهنا ناحية القطاع الخاص . أما السوق غير الرسمي، فيشمل القطاع الخاص غير المنظم، والذي لا يتوفر فيه للعمالة أية خدمات طبية أو اجتماعية، غير أن هذا السوق هو الأكثر استيعابا للعمالة فى مصر وبخاصة النساء، مع تزايد تحرير التجارة ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

٢-الازدواج الوظيفي: تنتشر هذه الظاهرة فى سوق العمل المصري، حيث يجمع الفرد بين أكثر من وظيفة فى نفس الوقت، وتتركز تلك الظاهرة فى العاملين بالقطاع

الحكومي والأعمال العام، وذلك بسبب جمود الأجور، وعدم ربط الأجر بالإنتاجية. وقد تلازمت تلك الظاهرة مع التزام الحكومة بسياسة تعيين الخريجين، واعتماد سياسة التعيين على أسس اجتماعية أكثر منها اقتصادية، مما أدى لتفشى ظاهرة البطالة المقنعة . وفى الغالب يبحث العاملين - بعد شعورهم بالأمان الوظيفى - عن فرصة عمل فى القطاع غير المنظم.

٣-الاختلال الهيكلي: مع توسع الدولة فى التعليم المجاني، وفى ظل غياب التخطيط السليم للعملية التعليمية، حدث خلل فى العلاقة بين مخرجات التعليم، وحاجة سوق العمل. حيث زادت أعداد الخريجين بما يفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل . وتلازمت تلك الظاهرة مع ظهور عجز فى بعض التخصصات التى يحتاجها سوق العمل (Nassar, 2006).

٤-عدم التوازن بين معدلات النمو السكاني، ومعدلات نمو القوة العاملة: مع ارتفاع النمو السكاني يزداد عدد الداخلين إلى سوق العمل، وتزداد حجم قوة العمل . وعند نجاح المجتمع فى توفير فرص العمل للداخلين الجدد ينتج عن ذلك زيادة فى معدلات النمو الاقتصادي . وقد عانى الاقتصاد المصرى من حدوث زيادة فى معدلات نمو القوة العاملة بمعدلات تفرق معدلات نمو السكان.

٥-التقسيم الوظيفي وفقا للنوع: ينظر المجتمع لأعمال بعينها على أنها أكثر ملائمة لطبيعة المرأة وقدراتها البدنية وظروفها الاجتماعية، مثل مهن التدريس والتمريض . بينما ينظر لأعمال أخرى على أنها أكثر ملائمة للرجل، حيث تتطلب قدرة معينة، وقوة بدنية ومشقة (Nasser, 2006)، مثل أعمال البناء والتشييد، والعمل فى المناجم والمحاجر.

وقد أثرت خصائص سوق العمل المصري والسياسات التى اتبعتها الحكومة على مستويات التوظف والبطالة للذكور والإناث - مع التركيز على النساء - ويظهر ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١) توزيع العمالة حسب النوع والقطاع فى أعوام ٨٦، ٩٦، ٢٠٠٥

القطاع		نسبة الذكور			نسبة الإناث		
		١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٥
الحكومي		١٧.٠١	٢٣.١٧	٢٢.٧	٥٩.١٥	٥٧.٦٩	٣٨.٥
العام		١٠.٤٧	٥.٨٦	٥.١	١١.٤٦	٣.٦٩	١.٩
الخاص	منظم	٦٩.٤٧	٢٢.٦١	٢٥.٤	٢٧.٧٦	٢٥.٠٩	١٠.٧
	غير منظم		٤٧.٨٥	٤٥.٩		١٢.٩٦	٤٨.٢

المصدر : سليمان، عزة عبد العزيز وآخرون "الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦" مرجع سابق، جدول ٨.

بيانات عام ٢٠٠٥ "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٥، جدول ١١.

ويتحليل البيانات السابقة عن اتجاهات العمالة النسائية وجد أن :

- القطاع العام كان ولفترات طويلة مجال العمل الرئيسي للمرأة، ومع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتى أدت لتحجيم دور القطاع العام وخفض الإنفاق الحكومي، مع تعزيز دور القطاع الخاص تبدلت الآية حيث تزايد دور القطاع الخاص مع تراجع أهمية القطاع العام والحكومي . غير أن حصة الذكور ظلت دائما اكبر من حصة الإناث فى القطاع الخاص المنظم حيث بلغت ٢٥.٤% مقابل ١٠.٧% للإناث عام ٢٠٠٥، تأكيدا للنظرة التي تعتبر الرجل مصدرا لتامين المعيشة والأكثر قدرة على العمل لفترات أطول وفي ظروف أكثر صعوبة (UNIFEM, 2004).
- كما أظهرت هذه البيانات حقائق غير متوقعة، فقد كان المعتقد أن الإناث لا يقبلن على العمل فى القطاع غير المنظم، نظرا لصعوبة ظروف العمل،

وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات من قبل أصحاب الأعمال . بالإضافة لعدم تفضيلهم الإناث فى العمل بسبب كثرة الغياب والانقطاع عن العمل، وعدم القدرة على العمل لفترات طويلة أو لوقت متأخر.إلا أن البيانات أظهرت عكس ذلك تماما، حيث تزايدت نسبة عمالة الإناث فى هذا القطاع من ١٢.٦٩%عام ١٩٩٦ إلى ٤٨.٢% عام ٢٠٠٥ . وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (Segain & Grown , 2006) من أن القطاع الخاص يلجا لتوظيف الإناث فى الصناعات كثيفة العمالة، وبأجور منخفضة كنوع من الدعم غير المباشر لرجال الأعمال.أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص غير المنظم، يضم بين جنباته العاملين لحسابهم فى منشئات صغيرة أو غير مرخصة، والعاملين مقابل اجر وبدون عقود أو حوافز بما فى ذلك العمالة المؤقتة . ونظرا لارتفاع تكاليف المعيشة والحاجة لوجود مصدر اضافى لدخل الأسرة، يستقطب هذا القطاع غير المنظم الإناث وخصوصا غير المتعلمات أو ذوات المهارات المحدودة.مع الإشارة إلى أن الإناث غالبا ما يعملن لحسابهن الخاص فى مشاريع صغيرة فى مجالات التنظيف وصناعة الملابس والأغذية الجاهزة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢).

- وبسبب التشريعات التى تقدم مزيدا من المزايا للمرأة العاملة، فان القطاع الخاص المنظم يرى فى تلك المزايا امرأ مكلفا، مما يجعله يقبل على تشغيل الذكور بصورة اكبر.وذلك يفسر انخفاض نسبة الإناث العاملات فى القطاع المنظم من ٢٥.٠٩% عام١٩٩٦ إلى ١٠.٧% عام ٢٠٠٥. وتأكيدا على ذلك أشارت (Nassar, 2006) إلا انه عند تحليل مجموعة من الوظائف الشاغرة فى الجرائد المصرية فى مايو ٢٠٠٤، وجد أن ٦٤% من منشات القطاع الخاص كانت تطلب موظفين من الذكور فقط . ويتفق ذلك مع ما قدمته دراسة (Yana van der, 1999) من أن التشريعات التى استهدفت حماية المرأة داخل محيط عملها مع المحافظة على مسؤوليتها الأسرية، خفضت من قدرة الإناث على منافسة الذكور فى سوق العمل وخاصة فى المنشات الخاصة.

- أدى الخلل فى العلاقة بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل النمو السكاني إلى حدوث اختلال بين العرض والطلب على العمالة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة . ويظهر الجدول التالى العلاقة بين معدل نمو السكان (١٥ سنة فأكثر)، ومعدل نمو القوة العاملة.

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للسكان والقوة العاملة خلال سنوات التعداد ١٩٦٠-١٩٩٦، وعام ٢٠٠٥

السنة	نسبة السكان		نسبة القوة العاملة		نسبة القوة العاملة إلى السكان
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
١٩٦٠	٤٩.٣	٥٠.٧	٩٤.٣	٥.٧	٤٦.٧
١٩٦٦	٤٩.٤	٥٠.٦	٩٣.٤	٦.٦	٤٤.٩
١٩٧٦	٥٠.٤	٤٩.٦	٩٢.٧	٧.٣	٤٣.٨
١٩٨٦	٥١	٤٩	٨٩	١١	٤٤.٦
١٩٩٦	٥١	٤٩	٨٤.٧	١٥.٣	٤٦.٥
٢٠٠٥	٥٠.٩	٤٩.١	٧٧	٢٣	٤٩.٩

المصدر: المركز الديموجرافى "سكان مصر فى القرن العشرين" القاهرة، جدول (٩-١/١)، ٢٠٠٣ . وبيانات عام ٢٠٠٥ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، يونيو ٢٠٠٥.

ويظهر من الجدول السابق مباشرة :

- أن الإناث يمثلن نصف السكان تقريبا، غير ان نسبتهن إلى اجمالى القوة العملة منخفضة،-على الرغم من تزايدها من ٥.٧% عام ١٩٦٠الى٢٣% عام٢٠٠٥.
- انخفاض نسبة القوة العاملة إلى السكان، حيث لم تصل إلى نسبة ٥٠%في اى تعداد، على الرغم من ارتفاع نسبة الذكور فى قوة العمل، مما يدل على ان نصف المجتمع تقريبا غير نشط اقتصاديا.
- ظهر الاختلال فى سوق العمل عندما زادت معدلات نمو القوة العاملة عن معدلات النمو السكاني، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى زيادة مشاركة الإناث فى قوة العمل . وقد أدى هذا الاختلال إلى ارتفاع معدلات البطالة مما اثر سلبا على عمالة الإناث . فمع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتفع معدل بطالة الذكور من٥.٩% فى ١٩٩١ إلى ٧.٦% فى١٩٩٥، ثم انخفض بشكل طفيف إلى ٥% فى أواخر التسعينيات، ثم زاد عاود الزيادة ليصل إلى ٦.٩%عام ٢٠٠٤. فى حين ارتفع معدل بطالة الإناث من ٢١.٣% ليصل الى٢٤.١%، ثم ينخفض حتى١٩.٤%، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى ٢٣.٩ %خلال نفس السنوات (El-mahdi, 2006).
- ومن الأمور التى ساهمت فى ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث، وانخفاض معدلات المشاركة فى سوق العمل الخلل فى العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل . فعلى الرغم من زيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم فى جميع مراحله وخاصة التعليم العالى، حيث انخفضت الفجوة بين الذكور والإناث فى مرحلة التعليم الجامعي من ٤٥.٧% عام ١٩٩٠/١٩٩١الى ٧.١٩%عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو٢٠٠٥)، إلا أن الإناث تركزت فى مجالات الدراسات التربوية والعلوم الإنسانية، فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة الإناث مقارنة بالذكور فى المجالات العلمية، مما يضعف قدراتهن التنافسية فى سوق العمل (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧).

رابعا: السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة فى قوة العمل:

١- السياسات التجارية ومشاركة المراة فى قوة العمل:

تعتبر تحرير التجارة الخارجية والعمل على تشجيع الصادرات احد المحاور الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية التى تتبناها المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية . حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية وتبسيط هيكلها، وتخفيف العوائق غير الجمركية (مثل قائمة السلع المحظور استيرادها، وتراخيص الاستيراد ونظام الحصص)، فضلا عن قابلية تحويل العملة لأغراض المعاملات الرأسمالية والجارية. وكان هذا البرنامج يهدف أساساً إلى تغيير سياسة مصر من سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة تنشيط الصادرات لذا فقد انخفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية من ١٠٠% عام ١٩٩١ إلى ٤٠% عام ١٩٩٨، وبالتالى كانت نسبة الضرائب الجمركية على الواردات إلى قيمة الواردات فى انخفاض مستمر من ٢١% فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ١٧% عام ١٩٩٧/٩٦، ثم إلى ١٥% عام ١٩٩٩/٩٨ (Khir- El-Din, 2000) .

واستطاعت مصر أن تحقق نتائج إيجابية فى مجال تخفيض العوائق غير الجمركية . فقد قامت بإزالة كافة القيود على الاستيراد باستثناء الملابس الجاهزة وبعض منتجات اللحوم، ولا تستخدم مصر الحصص الاستيرادية وليس لديها حد أدنى لأسعار الواردات أو حصص موسمية . كذلك فقد أزاحت مصر كثير من السلع التى كانت موضوعة على قائمة السماح بالدخول تحت شروط معينة، حيث انخفضت السلع الواردة على هذه القائمة من ١٥ مجموعة سلعية عام ١٩٩١ إلى ٣ مجموعات سلعية عام ١٩٩٨ .

كذلك حدث انخفاض فى متوسطات كل من معدل الحماية الأسمى ومعدل الحماية الفعال خلال الفترة من ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨ . وفى عام ٢٠٠٤ صدر قرار بخفض الجمارك على عدد كبير من السلع تشمل السيارات، وكذلك تم إلغاء جميع الرسوم التى كانت تفرض بالإضافة إلى الجمارك، أما الصادرات فهى معفية تماماً من الضرائب الجمركية منذ عام ١٩٩١ .

ومن هنا فإن التوجه التجاري لمصر أصبح ناحية استراتيجية التوجه الخارجي بتشجيع الصادرات، خاصة بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية، وعقد مصر لاتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية عام ١٩٩٨م (السوق العربية المشتركة)، ومع دول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) فى عام ١٩٩٨م، ومع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م، وأخيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (الكويز) فى عام ٢٠٠٥م (كريم، ٢٠٠٧) .

تحرير السياسة التجارية وأثره على عمالة المرأة :

لاشك إن التوسع غير المسبوق فى التجارة الدولية أحد القوي الرئيسية فى هذا العصر، وغالبا ما يرتبط بخلق فرص هامة للنمو الاقتصادي وخفض لمعدلات الفقر وبالتحديات التى تواجه التنمية البشرية . وتختلف الآثار الناتجة عن تحرير التجارة الدولية بين الرجل والمرأة بشكل ملحوظ حيث يؤثر اختلاف الأدوار بين الرجل والمرأة على طبيعة الآثار التي تخلفها سياسة تحرير التجارة على كلا منهما، فالمرأة عادة ما تكون من أكثر الفئات تأثرا بالتغيرات الاقتصادية . ويؤثر النوع على إمكانية الوصول إلى الموارد، والثروة، وعناصر الإنتاج، مما يلقى بظلاله على طبيعة تأثر المرأة بالتغييرات الناجمة عن تلك السياسة، ومن ثم فقد تؤدى سياسة تحرير التجارة إلى توزيع أكثر عدالة للمرأة أو أكثر تحيزا ضدها. ويزداد الأثر السلبي لتحرير التجارة على المرأة خاصة فى ضوء عدم مراعاة السياسات الاقتصادية للبعد النوعي. (Chen et al., 2005)

وعند النظر إلى الآثار المتوقعة لسياسة لتحرير التجارة على المرأة نجد الاتى:

(أ) الآثار الإيجابية:

(١) وفقا للاعتبارات النظرية، فان سياسة تحرير التجارة سوف يكون لها الأثر الايجابي على خلق فرص عمل للمرأة وزيادة نصيبها فى العمل الأجرى: مما ينعكس بشكل إيجابي على تمكين المرأة ورفع مكانتها فى الأسرة والمجتمع. وقد ساعد تحرير التجارة المرأة في كثير من الدول النامية على إيجاد فرصة عمل في القطاعات التصديرية. فاتجاه الدول النامية إلى التصنيع والإنتاج من اجل

التصدير يزيد من الطلب على عمالة المرأة وخاصة في قطاع الصناعات التصديرية مما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل للمرأة (Fontana, M. et al., 1998).

وقد يرجع ذلك إلى إقبال الشركات الدولية النشاط على تشغيل العمالة النسائية رخيصة الأجر، وهناك أدلة تشير إلى سيطرة المرأة على مجالات الإنتاج التي تهدف إلى التصدير، وان النساء العاملات في قطاع الإنتاج الموجه للتصدير يحصلن على دخول تزيد عن الدخول في غيرها من القطاعات التقليدية .

وتؤكد دراسات كثيرة أن التوسع التجاري مرتبط بالارتفاع في عدد الوظائف المتاحة للإناث في الصناعات التصديرية (Wood 1991; Standing 1999; Kucera & Milber 2000)، فقد أدي تحرير التجارة في السلع الزراعية إلى تشجيع العديد من الدول لزيادة إنتاج المحاصيل التصديرية (الفواكه والخضروات الطازجة والمجففة، والزهور..) مما ساهم في خلق فرص عمل للمرأة. كما انه يرفع من أجرها وخاصة أن انخراط المرأة في القطاع الزراعي يكون بالأساس للعمل في المزارع العائلية ويكون غالبا بدون اجر. وقد أثبتت عدد من الدراسات أن عمالة الإناث في صناعة الزهور في الإكوادور والمكسيك لعب دورا ايجابيا في زيادة نصيب المرأة في العمل الأجرى مما أدى إلى تقليل الفجوة النوعية في الأجيال الأصغر سنا، حيث انعكس إيجابا على زيادة تحكم المرأة في أجرها، وتقليل العبء عليها، ولعب دورا أكبر في اتخاذ القرار في داخل منزلها . ومن ناحية أخرى، فقد أدى الاهتمام بالحاصلات الزراعية التصديرية إلى خلق فرص عمل للمرأة في المجال غير الزراعي، وإن كان بأجر أقل من الرجل ولكن على الأقل ساعد في القضاء على الفقر في المناطق الريفية (UNCTAD, 2004)، ففي كينيا - اكبر مصدر لثمار البساتين في أفريقيا - مع تزايد صادراتها بشكل كبير زادت عدد الوظائف المتاحة في هذا القطاع ومثلت النساء ثلثي هذا العدد (Women Working World wide, 2007) مما أدى لانخفاض نسبة الفقر من خلال ارتفاع معدل العمالة ومستويات الأجور، فعلى الرغم من انخفاض مستويات الأجور في هذه الأنشطة إلا أنها أحيانا تكون أعلى من الحد الأدنى للأجور الذى تضعه الحكومة هناك(Dolan & Sorby, 2003).

(٢) ينعب تحرير التجارة وما يتبعه من زيادة نصيب المرأة فى العمل الأجرى دورا إيجابيا فى تنمية الموارد البشرية: فالمرأة عادة ما تكن أميل إلى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية..). ومن ثم فمع زيادة نصيب المرأة من العمل الأجرى وزيادة تحكمها فى أجرها، يكون هناك أثر إيجابي على تغذية الأطفال وتعليم الأطفال خاصة الإناث (Fontana M .et al., 1998).

(٣) تحرير التجارة فى الخدمات وانتقال الأفراد قد يكون له أثر إيجابي على المرأة : حيث إنه يقدم لها فرصة الانتقال إلى دول اغني وأكثر تقدما تعمل بها (مثل الممرضات، المعلمات..) ويكون لهذا أثر إيجابي على أسرتها من خلال التحويلات النقدية Office of High Commissioner for Human Rights, 2003)

وقطاع الخدمات بمعناه الواسع يجذب تقريبا نصف الإناث العاملات فى مصر، مع التركز الشديد فى قطاع خدمات الاجتماعية، يليها السياحة والبنوك فى حين إنه ينخفض بشدة فى قطاع الاتصالات والنقل.

(٤) التأثير الايجابي للاتفاقيات التجارية بين مصر ودول العالم على عمل المرأة المصرية:

عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية، ومن أهمها:

- اتفاقية الكوميسا: وبالنظر إلى بيانات مسح مناخ الاستثمار فى ٢٠٠٤، نجد أن ٤.٥% من المنشآت المصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة فى عينة قامت بالتصدير إلى دول الكوميسا وكنهم من الذكور. ونفس النتيجة بالنسبة لصناعة الكيماويات، حيث نجد أن المنشآت المصدرة للكيماويات لدول الكوميسا يمتلكها ذكور فقط. ولكن من ناحية أخرى، فتركز المرأة العاملة فى صناعات الكيماويات والمواد الغذائية قد يتأثر بالإيجاب مع ازدهار هذه الصادرات إلى دول الكوميسا(Nassar,2006).
- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) : تمثل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة أهمية كبيرة حيث تصل إلى ٤٠% من إجمالي الصادرات المصرية من المنسوجات

والملابس الجاهزة، وتستحوذ المنسوجات والملابس الجاهزة على ما يزيد عن ثلاث أرباع من الشركات العاملة فى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة. ويتوقع خبراء الاقتصاد أن تكون للكويز أثارا إيجابية على الاقتصاد المصرى من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل خاصة فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة. كما يرى البعض أن القرب الجغرافي وتكاليف التشغيل المنخفضة فى مصر مع المزايا التفضيلية التي تقدمها الاتفاقية تقدم لمصر فرصة الاندماج فى شبكات وخطوط الإنتاج العالمية. من ناحية أخرى، فإن الاتفاقية قد تساعد على جذب الاستثمارات وتشجيع التصدير خاصة وأن الاتفاقية تعمل على تشجيع المنشآت التي لم تصدر من قبل على الإتجاه إلى السوق العالمي. (ACHAM, 2006; El Fiqi, M. & Sherine Elmadany, 2005)، ومن ناحية أخرى، فقد أكدت بعض الدراسات إن الكويز ساعدت مصر على تخطى الآثار السلبية المرتبطة باتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة. فدخول الصادرات النسجية المصرية معفاة من الجمارك إلى الأسواق الأمريكية يساعدها على المنافسة أمام الصادرات الصينية. (Wahish, N., 2005)

- وبالنسبة لأثار الكويز على المرأة فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، يمكن القول بان التوسع فى إنتاج وتصدير قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى إطار الكويز يساهم فى خلق مزيد من فرص العمل للمرأة. من ناحية أخرى، ووفقا لبيانات مسح مناخ الاستثمار فى مصر ٢٠٠٤، فإن التوسع فى التصدير فى إطار الكويز يخلق منافع أمام المصدرين من الإناث ويمثل السوق الأمريكي السوق الثاني أمام المصدرين الإناث (٣٠.٨%) فى حين إنه يعد السوق الثالث بالنسبة للمصدرين الذكور (١٢.٩%) .
- الجافتا: وبالنسبة لتأثير الجافتا على الإناث فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، فيمثل السوق العربي السوق الأول (جنبا إلى جنب مع السوق الأوروبى) بالنسبة للإناث المصدرات فى هذا القطاع فى حين إنه يمثل السوق الثاني أمام الذكور.

- الشراكة المصرية الأوروبية: يمثل السوق الأوروبى السوق الرئيسى للصادرات النسجية المصرية إلى جانب السوق الامريكى . ومثل السوق الأوروبى خمسين الصادرات المصرية تقريبا فى ٢٠٠٦ كما يقدم أكثر من ثلث الواردات المصرية فى ٢٠٠٦ . ويمثل البترول والغاز، المنسوجات والملابس الجاهزة، والسلع الزراعية الصادرات الرئيسية للإتحاد الأوروبى، فى حين تمثل الآلات والمعدات والكيماويات والسلع الزراعية أهم الواردات المصرية من الإتحاد الأوروبى . (EU Bilateral Trade & Trade with the World: Egypt 2007)

وقد بلغت الصادرات النسجية حوالى ١٣.٣% من الصادرات المصرية الى الإتحاد الأوروبى فى (٢٠٠٢-٢٠٠٦). ويمثل السوق الأوروبي السوق الأول بالنسبة للإناث المصدرات فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى حين إنه يمثل السوق الثاني أمام الذكور هذا القطاع.

(EU Bilateral Trade & Trade with the World: Egypt 2007)

ب) الآثار السلبية:

(١) قد يولد تحرير التجارة آثار سلبية على المرأة، يجعلها تعمل فى ظل ظروف عمل غير ملائمة وأجور متدنية مقارنة بالرجال : فبالرغم من أن تحرير التجارة قد يفتح باباً أوسع أمام المرأة فى قطاع الصناعات التصديرية والمحاصيل النقدية، إلا إنه من ناحية أخرى، قد يجعلهم الأكثر احتمالا للعمل فى وظائف ذات دخل منخفض، وفى وظائف مؤقتة وغير آمنة خاصة وأن غالبيتهم يتركزن فى القطاع غير الرسمى ومن ثم يفتقدن الحماية ويعملن دون ضمان لحقوقهن (Association for Women's Rights in Development, 2002)، فعلى سبيل المثال فى مزارع الفاكهة فى جنوب إفريقيا تمثل النساء حوالي ٦٥% من العاملين بشكل موسمي غير دائم و ٢٦% فقط من الموظفين الدائمين (Barrientos et al, 1999) والنساء غالبا يحصلن على أجور اقل من الرجال لنفس نوع العمل. ففى دراسة أجريت فى موزمبيق وجد أن النساء يعملن لساعات أطول، لكنهن يحصلن على نفس الأجر الذي يحصل عليه الرجال (Carr, 2004). وافتقاد المساواة النوعية فى الحصول على التعليم وفرص التدريب والرعاية الصحية يجعل المرأة فى وضع أقل فى سوق العمل

مقارنة بالرجل . حيث تكون المرأة أقل قدرة على الاستفادة من فرص التوظيف التى تتطلب مهارات عالية ففى الغالب تتركز الإناث فى الوظائف التي تتطلب مهارات أقل (Association for Women's Rights in Development, 2002) فمثلا، تتركز الإناث فى قطاع زراعة الزهور فى الإكوادور فى القطاع غير الرسمي، ومن ثم يعانين من عدم الأمان ويفتقرن إلى الحماية. (Ran-Nguyen et al., 2004)

وقد أكدت احدي الدراسات الحديثة أن النساء العاملات فى الصناعات كثيفة العمالة فى الصناعات الغذائية والملابس الجاهزة عملهم محفوف بالمخاطر الوظيفية، حيث يتم تعينهم بعقود عمل قصيرة الأجل دون الحصول على فوائد التوظف طويل الأجل، وينظر لتلك العمالة النسائية رخيصة الأجر على أنها بمثابة دعما غير مباشر للشركات دولية النشاط التى تسيطر على أنشطة التصدير، والتى استفادت من سياسة تحرير التجارة.(Seguin & Grown, 2006)

(٢) يلعب التحيز النوعي فى امتلاك والحصول على عناصر الإنتاج (الأرض، الائتمان، التكنولوجيا...) دور أساسي فى عدم تمكن المرأة من الحصول على المنافع التى قد يحققها تحرير التجارة. ففى إفريقيا، وبالرغم من أن ٨٠% من العمل فى القطاع الزراعي والصناعات الغذائية تقوم به المرأة، فإنها تحصل على ١٠% فقط من الائتمان الموجه إلى صغار المزارعين. (Randriamaro, 2006.)

(٣) بالرغم من أن تحرير التجارة قد يفتح باباً أوسع وفرص عمل أكثر فى مجال المحاصيل النقدية أمام المرأة إلا إنه من ناحية أخرى يستقطع جزء أكبر من وقتها ومن ثم يزيد من أعبائها داخل المنزل وخارج المنزل. أضف إلى ذلك أن عمل المرأة فى زراعة المحاصيل النقدية يؤثر على الوقت الذى تستقطعه فى إنتاج وزراعة الغذاء من أجل أسرتها وأولادها. (UNCTAD, 2004)

(٤) اتفاقية حقوق الملكية الفكرية قد تفرض بعض القيود على الدول النامية وعلي المرأة بشكل خاص:فعلى الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية اتفقوا على أن الالتزام باتفاقية حقوق الملكية الفكرية يجب ألا يتعارض مع

حقهم والتزامهم بتقديم الرعاية الصحية لشعوبهم. ولكن واقع الأمر أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية قد تفرض بعض القيود على حق الدول النامية فى ضمان الحصول على الأدوية لشعوبها بالأخص الفئات الفقيرة منها. ومن منظور نوعى، تتحمل المرأة الجزء الأكبر من الآثار السلبية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية نظرا لأنها المسئولة الأولى عن رعاية أفراد أسرتها وأطفالها. ومن ثم فإن العبء الأكبر من الحرمان للوصول إلى الرعاية الصحية والحصول على الأدوية يقع على المرأة (UNCTAD, 2004) .

كما، تؤثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية حيث أن القيود التي تفرضها الاتفاقية فيما يخص البذور والأسمدة سيكون عبئها الأكبر على الإناث حيث يتركزن فى العمل فى القطاع الزراعى وغالبيتهن يعانين من الفقر ويفتقدن إلى القدرة على الوصول إلى المدخلات الزراعية الملائمة فى ضوء بنود «التزامات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. (Randriamaro, 2006).

(٥) سياسة تحرير التجارة وما تستتبعه من خفض للرسوم الجمركية وإزالة القيود أمام الواردات يؤثر بشكل نوعى على المرأة أكثر من الرجل: من خلال السماح بتدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق المحلية تتضاءل الحصة السوقية للشركات المحلية الأمر الذي يؤدى لفقدان الكثير من الوظائف والتي غالبا ما يكون أصحابها من النساء. ففى بنجلاديش ومع إلغاء نظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات فى عام ٢٠٠٥، تعرضت تلك الصناعة إلى منافسة شرسة وطوفان من المنتجات الرخيصة الثمن القادمة من الهند والصين مما تسب فى فقدان ما يقرب من مليون عامل لوظائفهم علما بأن ٨٠%من عمال الملابس فى بنجلاديش من النساء . (Kearney, 2005)

أضف إلى ذلك أن إلغاء التعريفة الجمركية أو تخفيضها يؤدي إلى انكماش الإيرادات الحكومية التى كان من الممكن استخدامها فى تقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة . فمع تخفيض الدول النامية للتعريفة الجمركية، تراجعت أهمية الإيرادات من الضرائب التجارية والتى كانت تمثل مصدرا أساسيا

للموارد الحكومية، حيث تصل إلى حوالى ٢٠% من اجمالى الإيرادات الضريبية الاجمالية . ففى دراسة هامة لصندوق النقد الدولى فى الفترة بين عامى ١٩٧٥و٢٠٠٠ عن آثار سياسة تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى ١٢٥ بلدا، أكدت أن الاتجاه نحو تحرير التجارة على مدار العقدين الماضيين قد ساهم فى ضياع الإيرادات من الضرائب التجارية بحوالى ٢.٥% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى للدول منخفضة الدخل (Baunsgaard & keen, 2005).

(٦) التأثير السلبي لاتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات (الجاتس) على المرأة: حيث تسعى الاتفاقية إلى وضع إطار من القواعد ينظم تحرير التجارة فى الخدمات والتى شهدت نموا مضطردا ودورا متزايدا فى الاقتصاد العالمي. وبما أن هذه الاتفاقية تشمل قطاع الخدمات بمجمله فهى تؤثر على تمتع الفرد بالعديد من حقوقه الأساسية (الصحة والتعليم والحصول على المياه، وخدمات النقل والاتصالات...) (Office of High Commissioner for Human Rights, 2003)

ويتجلى أثر اتفاقية الجاتس على المرأة المستهلكة بشكل واضح، فالمرأة عادة ما تكون هى المسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع ككل. ومن ثم فإن تحرير التجارة فى الخدمات قد ينعكس إيجابا على المرأة لأنه قد يسمح بتقديم خدمات أجود وأقل سعرا. ولكن من ناحية أخرى، نجد أنه مع الاتجاه إلى تحرير التجارة فى الخدمات وتراجع دور الحكومة فى تقديم الخدمات الاجتماعية وتبنى الخصخصة قد ينعكس سلبا على المرأة وأسرتها لأنه قد يقلل من وصولها إلى الخدمات (مثل، ارتفاع تكلفة التعليم، الرعاية الصحية، المياه نتيجة خفض او إلغاء الدعم الحكومي لها). ومن ثم فقد تلجأ المرأة إلى تقديم هذه الخدمات بنفسها إلى أسرتها مما يزيد العبء عليها، أو قد تلجأ إلى تخفيض الإنفاق على هذه الخدمات أو حرمان نفسها من الحصول على الطعام الكافى أو الرعاية الصحية او يحدث تسرب للأطفال وخاصة الفتيات من التعليم مما يؤثر على فرصهم المستقبلية . (UNCTAD, 2004)

٢- السياسة النقدية ومشاركة المرأة في قوة العمل:

من المعروف أن السياسة النقدية إحدى أدوات السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية والهامة، والتي يعهد إليها بتحقيق العديد من الأهداف أهمها: (Mishkin,1995)

- تحقيق مستويات مرتفعة من التوظف والإنتاج.
- تحقيق معدل مرتفع من النمو.
- تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والعمل على استقرار أسعار الفائدة وأسواق المال.
- الحفاظ على التوازن الخارجي (توازن سعر الصرف وميزان المدفوعات).

ومع تعدد تلك الأهداف، فان السلطات النقدية تجد نفسها أمام تحديات جمة، نظرا للتعارض القائم بين تلك الأهداف . وتحاول السلطة النقدية الموائمة بين تلك الأهداف، وقبول تحقيق نسب منها وفقا للأهمية النسبية، وبما يتناسب مع الظروف والمتغيرات المحلية والدولية، وحسب أولويات الدولة وخططها المستقبلية . غير أن هدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار هو الهدف الذي تسعى إليه السلطات النقدية والبنوك المركزية في معظم دول العالم، حيث ينظر لمعدلات التضخم المنخفضة والمستقرة على أنها محور السياسة النقدية، لما توفره من فوائد ومكاسب اقتصادية (Mishkin, 2007; Taylor, 2000).

ومع ذلك فان الكثير من الباحثين(Takhtamaanova&Sierminska, 2008) يشيروا إلى أن التركيز على استقرار الأسعار يمكن أن يؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها ويؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج والعمالة . وقد قدمت أدلة من الدول النامية تؤكد أن تكاليف الحد من التضخم يظهر أثرها على العمالة، وان تأثر النساء العاملات بها يكون بدرجة اكبر من عمالة الرجال (Braunstein & Heintz, 2008). بالإضافة إلى ذلك تشير التجربة اليابانية في تبنى السياسات الانكماشية بهدف خفض معدل التضخم إلى تراجع معدلات النمو

وارتفاع معدلات البطالة وظهور الكثير من المشاكل المالية فى القطاع المالي المصرفي. (Takhtamaanova & Sierminska, 2008).

كما أن البنك المركزي الأوروبي والذى يعد من أكثر البنوك المركزية على مستوى العالم التى تعهدت بالعمل على تحجيم التضخم واستهدافه، فقد مثلت ارتفاع معدلات البطالة فى العديد من الدول الأعضاء بالاتحاد تحديا وضغطا على البنك نحو تبنى سياسة نقدية توسعية، حيث ارتفعت معدلات البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل على مستوي منطقة اليورو ككل من ٧.٩%عام ٢٠٠١ إلى ٨.٩%عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت إلى ٧.٩% عام ٢٠٠٦(Beetsma & Bovenberg, 2001)

ويمكننا التأكيد، على أن تخلى البنوك المركزية عن هدف تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر ليس حلا، حتى لو تأثرت فئات معينة (كالنساء)، ولكن الأكثر أهمية أن تتكون لدينا صورة واضحة عن مختلف التأثيرات المتوقعة من تبنى تلك السياسات على فرص العمل المتاحة لكل من الذكور والإناث كاستجابة للتغيرات الحادثة في السياسة النقدية . حيث يمكن مراعاة تلك الأبعاد عند صياغة تلك السياسات، بالإضافة إلى تحسين شبكة الضمان الاجتماعي وحماية الأسر التى تعتمد على المرأة كعائل أساسى.

وقد عانى الاقتصاد المصري ولفترات طويلة خلال تاريخه الحديث من ويلات التضخم، ويكفى أن نعرف أنه خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٩ كانت معدلات التضخم مرتفعة (أكثر من ١٠%) وذلك فيما يقرب من ثلثي هذه الفترة . حيث تحققت تلك المعدلات المرتفعة خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٥، إذ لم ينخفض معدل التضخم عن ١٠% سوى فى سنة واحدة خلال تلك الفترة وهى سنة ١٩٩٤. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠١ اتجاهاً تنازلياً فى معدلات التضخم حيث انخفض المعدل من ١٩.٧% فى عام ١٩٩١ إلى ٢.٣% عام ٢٠٠١ تلازماً مع السياسات الانكماشية التي طبقت فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي . غير أن الصورة قد تبدلت مرة أخرى فى عام ٢٠٠٢ وحدث ارتفاع مفاجئ في معدلات التضخم ليرتفع من ٤.٥% عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ١٦% عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب حدوث الانخفاض الكبير فى سعر صرف الجنية المصري بعد قرار تعويمه في نهاية يناير ٢٠٠٣. وبعد

تراجع معدل التضخم فى ٢٠٠٥ إلى ٤.٧%، فإنه لم يلبث أن ارتفع إلى ٩.٣% فى ٢٠٠٧ وإلى ١١.٦% فى ٢٠٠٩ (World bank, 2011) وذلك نتيجة لصدمات جانب العرض الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وغيره من الخدمات من جهة، وضغوط الطلب ولا سيما في قطاع التشييد والبناء من جهة أخرى .

وقد حظيت قضية التضخم باهتمام متزايد من قبل الحكومة والسلطة النقدية فى مصر، ونتيجة لذلك صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم (٨٨) السنة ٢٠٠٣، حيث تنص المادة الخامسة منه على أن البنك المركزي يعمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، مع المحافظة على سلامة النظام المصرفي . وأعطت كذلك للبنك المركزي الحق فى وضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة. وطبقاً لبيانات لجنة السياسة النقدية فإن استقرار الأسعار هي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية .

ومنذ عام ٢٠٠٥ والبنك المركزي المصري قد بدأ باتخاذ خطوات جادة لتطوير السياسة النقدية وأعلن عن عزمه استهداف التضخم كإطار لسياسته النقدية وذلك عند توافر الشروط والمتطلبات اللازمة لذلك .

ولأن السياسة النقدية خلال عقد الثمانينات قد اتسمت بعدم اتساق إجراءاتها مع الأهداف الاقتصادية الكلية، فقد نتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية تمثلت فى:

ارتفاع معدلات التضخم إلى معدلات قياسية، وسيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة ترتب عليها تخصيص الاستثمار بطريقة غير رشيدة بعيدة عن اعتبارات الكفاءة، بالإضافة إلى تفشى ظاهرة الدلورة فى الاقتصاد المصري مما ترتب عليه ضعف قدرة السلطة النقدية على التحكم فى حجم السيولة المحلية، مع تزايد هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والتي قدرت بحوالي ٤٠ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢، والتحول من الادخار المالى-الذى يتحول إلى استثمار-إلى الادخار العيني للوقاية من التضخم (معتوق، ١٩٩١).

ومن هنا كان الإصلاح النقدي ضرورة حتمية، فتم إدخال العديد من التعديلات على السياسة النقدية، وتبنى سياسة نقدية وائتمانية ذات صبغة انكماشية، وتمثلت أهم ملامح السياسة النقدية فى الآتي:

١-تحرير أسعار الفائدة:

في محاولة لخفض معدلات التضخم، والعمل على تشجيع وجذب المدخرات وتوظيفها بكفاءة بما يؤدي إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية . تم تحرير ورفع سعر الفائدة الحقيقي من (-١١.٢%) فى عام ١٩٨٨ ليصل إلى معدلات حقيقية موجبة فى بداية التسعينات ويصل إلى (١١.٩%) فى عام ١٩٩٩مع تراجع معدل التضخم إلى (٣.٠٧%)، ثم اخذ سعر الفائدة الحقيقي فى التراجع بعد ذلك ليصل إلى (١.٠٣٤%) فى عام ٢٠٠٩ نتيجة لتزايد معدل التضخم إلى (١١.٦%).

ويجب أن نشير إلى أن التغيرات التى تتم فى أسعار الفائدة لابد وان تؤثر على معدلات البطالة، وأن الدول التي تواجه الضغوط التضخمية من خلال قيامها برفع أسعار الفائدة الحقيقية بمعدل اعلي من المعدل السائد على المدى الطويل من المرجح أن تواجه بتباطؤ في معدلات نمو العمالة . ففي دراسة (Braunstein & Heintz, 2008) والتى استخدمت بيانات عن ١٧ دولة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل حاولت دراسة تأثير سياسة خفض التضخم برفع سعر الفائدة على معدلات البطالة اتضح أن فترات تطبيق السياسات النقدية الانكماشية قد شهدت ارتفاع فى معدلات البطالة، وان المرأة واجهت تراجع فى فرص العمل وبنسبة تصل إلى ٦٧% مقارنة بالرجل . فمن المعروف، خفض سعر الفائدة قصير الأجل يؤدي إلى حدوث انخفاض فى تكلفة الاقتراض والادخار مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الأموال مما يغرى المستهلكين لزيادة الإنفاق وبالتالي حدوث زيادة فى الطلب الكلى والإنفاق الاستثماري وبالتالي ارتفاع معدلات التوظف وخلق فرص العمل (Ball, Laurence, 1999).

إلا أن بعض الدراسات تؤكد أن سيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة في الاقتصاد المصري قد أدى إلى اختلال العلاقة بين رأس المال والعمل، مما أدي إلى اختيار مشروعات كثيفة رأس المال على حساب قوة العمل ذات الأجور الرخيصة نسبيا، مما اثر بالطبع على اتجاهات التوظف والعمالة (حلمي، ١٩٩٦).

وقد أكد كل من (Braunstein & Heintz, 2008) أن الإبقاء على سعر فائدة سالب، قد يؤدى إلى زيادة معدلات العمالة ولكن بمعدل اقل من معدلات النمو، ويرجع ذلك إلى وجود حالات الركود التضخمي .

ومن هنا فان ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدى إلى تباطؤ عملية الاستثمار في البداية نظرا لارتفاع تكاليف التمويل، إلا أن انخفاضها بعد تراجع معدلات التضخم يجعلها مقبولة سواء من جانب المدخرين أو المستثمرين.ويرى الخبراء أن تحرير ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات حقيقية موجبة يحفز على جذب المدخرات ويعمل على خفض الاستثمار في الأوراق المالية والادخار العيني، مما يؤدى إلى زيادة الموارد المتاحة القابلة للإقراض ومن ثم زيادة الاستثمار المتحقق وزيادة فرص العمل والإنتاج.كما يترتب على ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم تحسن وضع ميزان المدفوعات، ناهيك عن زيادة الاستثمار الأجنبي وتوفير مزيد من فرص العمل التي يكون للنساء فيها الحظ الأكبر.

٢-تحرير وتخفيض سعر الصرف:

تم تحرير سوق الصرف والتحول إلى نظام موحد لسعر الصرف فى بداية التسعينات، وتم إلغاء نظام السوق المصرفية الحرة، وتم دمج السوقين الأولى والحرة للنقد الأجنبى وأصبحت كافة المعاملات تتم داخل إطار سوق حرة واحدة تحت ما يعرف بنظام التعويم المدار (البنك الاهلى، ٢٠٠٢) . وترتب على تلك الإجراءات استقرار أسعار الصرف خلال معظم سنوات التسعينات، حيث تذبذب السعر فى حدود ضيقة بين (٣.١٣) جنية للدولار فى عام ١٩٩١، و(٣.٣٩) عام ١٩٩٥، وبدا من عام ١٩٩٧ تعرض سوق الصرف لهزة شديدة بسبب أزمة جنوب شرق آسيا وعوامل أخرى، أدت إلى انخفاض كبير فى سعر الصرف ليبلغ (٥.٨٥) جنيه للدولار فى عام ٢٠٠٣ ويتم اتخاذ القرار بتعويمه .

ومن المعروف أن تخفيض قيمة العملة المحلية، للوصول إلى مستوى سعر الصرف الحقيقي يؤثر على الأسعار النسبية للصادرات والواردات مقارنة بالأسعار الدولية، مما يؤدى إلى تحول الإنفاق من السلع المستوردة إلى البديل المحلى، كما يؤدى إلى تحول موارد الإنتاج المحلية باتجاه الأنشطة التصديرية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، الأمر الذى يسهم فى خفض العجز فى الميزان التجاري وإعادة التوازن الخارجي . ولاشك ان ذلك – أن تحقق – يلعب دورا ايجابيا فى خلق مزيد من فرص العمل من خلال التوسع فى الأنشطة التصديرية والتي تعتمد بشكل

واسع على عمالة الإناث.بالإضافة إلى حدوث زيادة فى الدخول التى تترجم فى صورة زيادة فى الطلب وبالتالي حدوث زيادة فى الإنتاج والتوظف.

غير أن الأثر المتوقع لخفض سعر الصرف على الناتج والعمالة غير محدد ويتوقف على عدة عوامل منها مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية ومرونة الجهاز الانتاجى للدولة، بالإضافة إلى قدرة المنتجات المحلية على مواجهة المنافسة الخارجية (فوزى، ١٩٩٣).

٣-إلغاء السقوف الائتمانية:

بداية ورغبة من البنك المركزي فى كبح جماح التضخم، وحتى لا يؤدى قرار تحرير سعر الفائدة وسعر الصرف إلى مزيد من الضغوط التضخمية، قام بوضع سقوف ائتمانية فى عام ١٩٩١ لتنظيم الائتمان المقدم لشركات القطاع العام والخاص . ولأنها سياسة مرحلية، فقد قام البنك المركزي بإلغاء تلك السقوف الائتمانية في اكتوبر١٩٩٢، وخاصة للائتمان المقدم للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة فى خطط التنمية . بل والأكثر من ذلك إلغاء السقوف الائتمانية لشركات القطاع العام فى ١٩٩٣ لمساندة ذلك القطاع وتطويره والتخلص من الركود الناتج عن السياسات الانكماشية المطبقة منذ بداية التسعينات .

ولمزيد من توضيح اثر تلك السياسات على عمالة المرأة سوف نستعرض دور السياسة النقدية فى الاتى:

١-دور السياسة النقدية في تعبئة المدخرات:

تلعب المدخرات دورا هاما في التكوين الرأسمالى وتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال إتباع السلطة النقدية لسياسة تحرير أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف، واتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية حدثت زيادة كبيرة فى اجمالى الأوعية الادخارية، حيث زادت من ٧٩٣٩٢ مليون جنيه عام ١٩٩١ إلى ٦٠٥٣٧٦ مليون عام ٢٠٠٧، وبمعدل نمو متوسط بلغ ١٣.٢% سنويا خلال تلك الفترة (البنك المركزي، ٢٠٠٧) . حيث زادت اجمالى المدخرات كنسبة منوية من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢.٨٩%عام ١٩٨٦ ليصل الى ٢١.٤٩% عام١٩٩٥

ثم الى ٢٣.٦٢% فى عام ٢٠٠٨ (world bank, 2011)، ومع تحرير أسعار الفائدة ووجود فجوة بين أسعار الفائدة المحلية المرتفعة وأسعار الفائدة العالمية، فقد بدأت ظاهرة الدلورة فى الانخفاض مما دعم الثقة فى الاقتصاد المصري (Subramanian, 1997).

٢-اثر السياسة النقدية على حجم وهيكل الائتمان:

يعتبر توفير التمويل احد أهم متطلبات التنمية، ويلعب الجهاز المصرفي الدور الحيوي فى دعم وتشجيع الاستثمار من خلال توفير التمويل اللازم له، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة فى رؤوس أموال العديد من المشروعات الاستثمارية الهامة ، وتمويل مشروعات البنية الأساسية التى تحتاج لأحجام هائلة من التمويل . وقد بدأت معدلات نمو الائتمان فى التزايد من ٤.٩% عام ١٩٩٣ إلى ١٧.٨% عام ١٩٩٧، ثم أخذت فى الانخفاض لتصل إلى ٩.٢% عام ٢٠٠٦ (البنك المركزى، ٢٠٠٧).

وقد حظى القطاع الخاص بالأهمية النسبية للائتمان حيث زادت الائتمان المقدم له من ٢٩.٩% عام ١٩٩١ إلى ٤٧% عام ٢٠٠٦، وذلك بما يتفق مع برامج التنمية التى تعتمد بشكل اكبر على دور القطاع الخاص فى توفير فرص العمل، فى حين تراجع أهمية الائتمان المقدم للقطاع الحكومي من ٥٣.٥%عام ١٩٩١ إلى ١٣.٩% عام ١٩٩٨بسبب العمل على الحد من الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازنة العامة، وكذلك الاتجاه إلى الخصخصة . وقد انعكست تلك الإجراءات على فرص العمل المتاحة للمرأة حيث انخفضت نسبة النساء العاملات فى القطاع العام من ١١.٤٦% عام ١٩٨٦ إلى ١.٩% عام ٢٠٠٥ فى حين زادت نسبة العمالة فى القطاع الخاص لتصل إلى ١٠.٧% فى القطاع المنظم، ٤٨.٢% فى القطاع غير المنظم، مما يشير إلى التأثير السلبي على المرأة حيث فقدت وظائف تتسم بالأمان الوظيفى فى حين زادت النسبة فى القطاع الغير منظم الذى تقل فيه نسبة الأمان .

أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي: فقد ظهر تدني النصيب النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط الزراعى من ٨.٨% عام ١٩٩١ إلى ١.٨% عام ٢٠٠٦، على الرغم من أن هذا القطاع يلعب دورا رئيسيا فى تحقيق معدلات النمو الاقتصادى، وتوفير فرص العمل للنساء.حيث انخفضت نسبة

النساء العاملات فى قطاع الزراعة من ٥٢% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٧.٦% فى عام ٢٠٠٢ لتعاود الارتفاع إلى ٤٣.٣% عام ٢٠٠٦ . وفى حين حصل القطاع الصناعي على اكبر نسبة من التسهيلات الائتمانية طوال الفترة، حيث زادت النسبة من ٣١.٧%عام١٩٩١الى ٣٥.٩% عام ٢٠٠٦، نجده لم يساهم فى توفير فرص عمل للمرأة بنفس النسبة، بل على العكس من ذلك تراجعت نسبة النساء العملات فى قطاع الصناعة من ١٦.٨% الى٦% حلال نفس الفترة . وفى حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية فى التسهيلات الائتمانية حيث استحوذ على نسبة ٢٣.٧% عام ١٩٩١، وزادت إلى ٢٧.٤% عام ٢٠٠٦، زادت مساهمة ذلك القطاع فى توفير فرص العمل للنساء لتزيد من ٤٤.٢% إلى ٥٠.٦% خلال نفس الفترة.مما يدل على الدور الهام الذي يلعبه قطاع الخدمات مما يستوجب الاهتمام بهذا القطاع . (world (bank, 2011

٣- السياسة المالية ومشاركة المرأة في قوة العمل:

تعرض الاقتصاد المصري وخلال فترة الثمانينات إلى العديد من المشاكل، جعلته مضطرا لإدخال الكثير من التعديلات على سياساته الاقتصادية، وبوجه خاص سياساته المالية . حيث اتبع سياسة مالية انكماشية بهدف خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي ومحاولة إحداث زيادة فى الإيرادات العامة . وتسعى تلك السياسات إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال الحد من دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص، وإصلاح وخصخصة القطاع العام .

وفى الغالب تؤثر السياسات المالية الانكماشية على إمكانية خلق فرص عمل للداخلين الجدد فى سوق العمل، مما يؤثر على معدلات البطالة بشكل عام، وبطالة المرأة بشكل خاص، وذلك لان الدولة هى اكبر مستخدم للمرأة، وعندما يتقلص دورها فى ظل سيادة اقتصاد السوق تتعرض المرأة لفقدان وظائفها الحكومية والمزايا المرتبطة بها.

ولعبت المؤسسات الاقتصادية الدولية -صندوق النقد والبنك الدوليين- دورا هاما فى تبنى الدول النامية لسياسات مالية انكماشية، وتظهر المؤشرات الدولية كيف ساهمت تلك السياسات فى إفقار العديد من الأفراد . (Weisbrot, Dean and

David, 2005)، وعلى الرغم من تبنى تلك المنظمات نهجا جديدا يضع على رأس قائمة أولوياته الحد من الفقر، وقيامهم بإطلاق مسميات جديدة على القروض المقدمة للدول تؤكد ذلك، إلا أن تلك السياسات لازالت تركز على خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العامة، وهى سياسات كثير منها يقف عائقا أمام تمكين المرأة وتحقيق المساواة . (Dennis and Zuckerman, 2006)

حيث اقر مؤتمر بكين بان هناك تأثيرات سلبية محتملة للسياسات المالية التي تتبناها المنظمات الدولية، وتطبقها الدول النامية على النساء فى كثير من دول العالم، لذلك دعا المؤتمر إلى ضرورة المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع المواطنين فى صياغة تلك السياسات، وأشار المؤتمر إلى أن القضاء على الفقر – أو على الأقل الحد منه – لا يمكن تحقيقه من خلال برامج مكافحة الفقر فقط، ولكن يجب المشاركة في إحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد تضمن وصول المرأة إلى الموارد والخدمات العامة وفرص العمل . (United Nations, 1995)

ومع إتباع الدولة لسياسات مالية انكماشية تسعى لخفض العجز في الموازنة العامة، والذي تزايد إلى مستويات كبيرة، حيث تعدت نسبة العجز فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى حاجز ٤% عام ١٩٨٨، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ٩% عام ٢٠٠٤، وتراجع قليلا ليستقر عند ٧.٥% عام ٢٠٠٧ (World bank, 2011) . ويؤكد خبراء الصندوق أن مصر لديها عجز فى الموازنة العامة وزيادة فى الدين العام – وان كان يمكن التحكم فيهما– مرتفع نسبيا، ولا يمكن الحفاظ على المستويات الحالية دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية، بل يجب أن يكون التعامل معها بوصفها جزءا لا يتجزأ من إطار السياسة العامة للدولة.

وفى سعيها، لخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة تبنت الإدارة الاقتصادية مجموعة من السياسات المالية من أهمها:

١- خفض الإنفاق العام: حيث تراجعت نسبة النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية إلى الناتج المحلى الاجمالى، فبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلى الاجمالى ٣.٨% عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) فى مقابل ٢٥.٦% للنفقات الجارية . وقد أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة

الإيرادات المستقبلية والتي تستخدم فى سداد العجز فى الموازنة العامة، ولاشك أن انخفاض معدل نمو الاستثمار العام لابد وان يؤدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل وارتفاع معدلات البطالة (البنك الاهلى، ٢٠٠٦).

ولان القطاع العام يلعب دورا مؤثرا فى تفاقم العجز فى الموازنة العامة (Bouni & Michalt, 1991 and Stevens, 1992) لذلك تبنت الحكومة المصرية برنامجا موسعا لخصخصة شركات القطاع العام، للمساهمة فى تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد. وفى هذا الصدد، نشير إلى أن القطاع العام الذى استحوذ على معظم الأنشطة الاقتصادية فى بداية عقد الستينات، قد هدف بشكل اساسى إلى خلق فرص للعمل قدر المستطاع . ولكن مع تدنى أداء تلك الشركات، بسبب انخفاض مستوى الكفاءة، وحيث أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وربحية من القطاع العام (Road, 1997)، تم تبنى سياسة الخصخصة من خلال عدة طرق، وتم إيقاف الدعم المالي لشركات القطاع العام.

وقد أدت ساسة الخصخصة إلى رفع معدلات البطالة نتيجة للاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وكانت النساء أول من يتم الاستغناء عنهم وبأعداد اكبر من الرجال (نصار، ٢٠٠٥، El-baz, 2001) . وقد أثرت السياسة المالية الانكماشية على إمكانية خلق فرص عمل للداخلين الجدد فى سوق العمل، مما اثر على معدل البطالة للمرأة بوجه خاص، ذلك لان تقلص دور الدولة فى ظل اقتصاد السوق يعرض المرأة لفقد الوظيفة الحكومية والمزايا المرتبطة بها.

وفى ظل آلية خفض الإنفاق على موظفي القطاع العام فان الدولة باتت تبحث وسائل عديدة لتخفيض عبء العمالة الحكومية وما بقى من القطاع العام لذلك فقد استخدمت الحكومة نظام التقاعد المبكر كحافز للحد من تكدس العمالة داخل هذا القطاع ولمعالجة العمالة الزائدة . وقد سهل هذا النظام عملية إخراج المرأة من سوق العمل، خاصة وان هذا النظام يبدأ فى سن ٤٥ سنة للمرأة فى حين يرتفع إلى سن ٥٠ سنة للرجل . ومن هنا إذا كانت البطالة ظاهرة عامة فى سوق العمل محليا وعالميا، إلا أن تأثير هذه الظاهرة اشد وقعا على المرأة منه على الرجل. فإذا كانت معدلات البطالة فى المجتمع قد ارتفعت من ٩%عام ١٩٩١ إلى ١٠.٦%عام ٢٠٠٥، فقد زادت

النسبة للذكور من ٦.٤%إلى ٦.٨%، إلا أنها قفزت من ١٧% إلى ٢٤% خلال نفس الفترة بالنسبة للمرأة. (World Bank, 2011)

ومن هنا فان النساء آخر من يحصل على فرصة عمل، وأول من يسرح عند تقليص الإنفاق الحكومي، حيث ينظر إليها على أنها العائل الثانوي للأسرة، على الرغم من اعتماد عددا كبيرا من الأسر على النساء كمصدر للدخل، وبالتالي فإن عدم حماية المرأة يعنى فى المقام الأول تهديدا للأمن الاجتماعي وتعميقا لعدم المساواة. (Tsikata & Kerr, 2000)

وتعميقا للمشكلة، ولان القطاع الخاص يستهدف الربح في المقام الأول، الأمر الذي يدفعه إلى الاعتماد على أساليب إنتاجية متقدمة وكثيفة رأس المال، تحتاج إلى مستوى مهارى مرتفع غير متوفر في العمالة الموجودة بالقطاع العام، مما يؤدى للتخلص منها عند انتقال الملكية للقطاع الخاص.

ونظرا لتراجع فرص العمل فى القطاع المنظم فقد أصبح القطاع الخاص غير المنظم هو الملجأ الاساسى للمرأة العاملة . ومن هنا زاد انخراط المرأة فى القطاع الخاص غير المنظم، حيث بلغت نسبة النساء العاملات فى هذا القطاع ٤٨.٢% فى عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١٢.٩% عام ١٩٩٦ (جدول رقم١). ومن الضروري هنا أن نعلم أن ازدحام القطاع الخاص غير المنظم بالرجال والنساء يعتبر من الآثار السلبية للخصخصة، حيث لا يتمتع العاملون فى هذا القطاع بأية حقوق قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية كتلك المتوفرة فى عقود العمل الخاص الرسمي . غير أن هناك شرائح من النساء قد استفادت من خلال توفير فرص العمل فى الشركات الوطنية الكبرى والشركات دولية النشاط، وخاصة للنساء التى يتمتعن بمستوى متقدم من التعليم والتدريب الملائم والمؤهل لسوق العمل فى ظل العولمة، بالإضافة إلى زيادة قدرة النساء على الدخول فى مجالات الأعمال الحرة والنجاح فيها.

ومع توسع الدولة فى خصخصة المشروعات العامة الخدمية، مثل مشروعات المياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، وفى العادة يتم شراء هذه المشروعات بواسطة القطاع الخاص الوطني والاجنبى، والتي تسعى إلى استرداد تكاليفها وتحقيق معدلات ربحية عالية على حساب

قدرة الفقراء على الحصول على تلك الخدمات .(Joy and Hardstaff, 2005) بالإضافة إلى فرض الدولة لرسوم للحصول على الخدمات العامة والتى كانت تقدم فيما سبق بشكل مجانى أو بتكاليف شديدة الانخفاض . ونتيجة لارتفاع تكاليف هذه الخدمات، لا تجد الكثير من النساء حلا لتوفيرها سوى زيادة العمل غير مدفوع الأجر أو ترك وظائفهم . فعلى سبيل المثال أدى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية إلى اضطرار النساء والفتيات إلى ترك التعليم أو الوظائف لتقديم تلك الرعاية لأسرهم. ففى الغالب عند فرض رسوم دراسية - على سبيل المثال- فان أول من يتم سحبه من التعليم هن الفتيات، فهناك ١٥٠مليون طفل يحرمون من التعليم الابتدائي قبل إكماله، منهم ١٠٠مليون فتاه (Marphatia & Archer, 2005) مما يؤثر على الصلاحية للعمل والتوظف في المستقبل، ونتيجة لذلك تتحمل النساء أضرارا تفوق الرجل حيث تجبر النساء على الآتي : (Elson and Çagatay, 2000)

١- محاولة زيادة دخل الأسرة من خلال العمل لمدة أطول فى وظائف فى القطاع غير الرسمي .

٢- زيادة العمل غير مدفوع الأجر لتعويض النقص فى الخدمات العامة، مما يؤدى للانقطاع عن العمل أو الدراسة، أو العمل فى مجالات تمثل انتهاك لحقوق الإنسان .

خامسا : النموذج المقترح لقياس اثر السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في قوة العمل:

تم استخدام أسلوب التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية، لبناء النموذج الملائم لبيانات مشاركة المرأة فى قوة العمل، حيث يؤخذ على كثير من الدراسات التجريبية في العقود الثلاثة الماضية أنها تفترض أن البيانات المستخدمة في التحليل القياسي مستقرة (stationary) (Hendry and Juselius, 2000) . وصار من المتعارف عليه قبل إجراء التحليل القياسي أنه يجب القيام باختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل .

فتقدير نموذج يحتوى على سلاسل زمنية غير مستقرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، يؤدي إلى خلل والحصول على نتائج مضللة ؛ لأن البيانات لا تعود إلى الاستقرار في المدى الطويل . وهذا يعني أن بعض الخصائص واختبارات طريقة المربعات الصغرى تصبح غير موثوق بها . وفي مثل هذه الحالة قد تكون قيمة R2 مرتفعة وبالرغم من ذلك لا يكون لها أي معنى عندما تكون البيانات غير مستقرة؛ ولا يمكن معرفة حقيقة وجود علاقة بين المتغيرات .

وسوف يتم التعرض للنموذج المقترح فى الخطوات التالية:

تم تطبيق مراحل بوكس- جنكنيز لبناء نموذج ARIMA لمشاركة المرأة فى قوة العمل، وهى موضحة كما يلى:

المرحلة الأولى: التعرف على النموذج:

نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة التكاملية ARIMA:

Autoregressive Integrated Moving Average Models

كثير من السلاسل الزمنية التى نتعامل معها من الناحية التطبيقية تكون غير ساكنة، خصائص العملية العشوائية لهذه السلاسل الزمنية تتغير خلال الزمن، فى هذه الحالة يمكن تحويل السلاسل الغير ساكنة إلى سلاسل ساكنة بأخذ الفروق غير الموسمية اللازمة (d =1,2,...) Mills (1992)، ويقال أن yt تكون غير ساكنة ومتجانسة من الرتبة d إذا كان:

$$w_t = \nabla^d y_t$$

تكون سلسلة ساكنة، ∇^d تشير للفروق من الرتبة d بمعنى:

$$\nabla y_t = y_t - y_{t-1} \ , \ \nabla^2 y_t = \nabla(y_t - y_{t-1}) = y_t - 2y_{t-1} + y_{t-2}$$

وإذا كانت w_t ساكنة وتتبع عملية الانحدار الذاتى والمتوسطات المتحركة المختلطة، يقال أن y_t تكون عملية انحدار ذاتى ومتوسطات متحركة تكاملية من الرتبة (p, d ,q) وتكتب ARIMA (p, d ,q)، ويعبر عن نموذج عملية ARIMA(p, d ,q) باستخدام معامل الإزاحة للخلف كمايلى:

$$\nabla^d$$

$$\square\square\square\square\square\phi_p(\beta) \qquad y_t = \delta\square + \theta_q(\beta)\, e_t$$

$$\left.\begin{aligned} \phi(\beta) &= 1 - \phi_1 \beta - \phi_2 \beta^2 - \ldots - \phi_p \beta^p \\ \theta(\beta) &= 1 - \theta_1 \beta - \theta_2 \beta^2 - \ldots - \theta_q \beta^q \end{aligned}\right\}$$

حيث:

y_t : ترمز إلى المشاهدات الفعلية للسلسلة الزمنية.

β : مشغل الإزاحة للخلف back shift operator ($\beta\, y_t = y_{t-1}$).

ϕ_i : معالم الانحدار الذاتى $(i = 1,2,\ldots, p)$

θ_i : معالم المتوسطات المتحركة $(i = 1,2,\ldots, p)$

ومن المعايير شائعة الاستخدام :

معيار المعلومات لأكايكى Akaike information Criterion (AIC)

ومعيار بيز لشوارتز Schwartz bayesian Criterion (SBC)

والصيغة المستخدمة في حسابهما:

$$AIC = n\, LN\,(\text{Residual Sum of Squares}) + 2k \qquad (1)$$

$$SBC = n\, LN\,(\text{Residual Sum of Squares}) + k\, LN\,(n) \qquad (2)$$

حيث:

k : عدد المعلمات المقدرة

n : عدد المشاهدات المتاحة

وللمقارنة بين نموذجين فإننا نفضل النموذج ذو القيم الأقل لكلا المعيارين، وعند استخدام هذان المعياران للمقارنة بين النماذج البديلة فيجب تقديرهما على نفس فترة العينة (أي يجب أن تكون n ثابتة)، وكما هو معروف فإن زيادة عدد حدود الانحدار يؤدي إلى زيادة قيمة (k) ولكن في نفس الوقت يؤدي إلى انخفاض قيمة SSR، وبالتالي فإذا كانت حدود الانحدار ليس لها قوة تفسيرية فإن إضافتها للنموذج تؤدي إلى زيادة (k) فقط وبالتالي زيادة قيمة كلا من المعيارين السابقين AIC، SBC .

حيث أن Ln (n) تكون في الغالب أكبر من (٢) فان معيار SBC دائما يختار نموذج أقل في عدد المعلمات More parsimonious من المعيار AIC .

ويعرض الشكل رقم (١) السلسلة الزمنية لمشاركة المرأة فى قوة العمل ويتضح من الشكل وجود اتجاه عام تنازلى مما يدل على عدم سكون الوسط الحسابى مما يستوجب أخذ فروق غير موسمية، كما يتضح سكون التباين مما لا يلزم أخذ تحويلة مناسبة (اللوغارتيمة . الجذر ...).

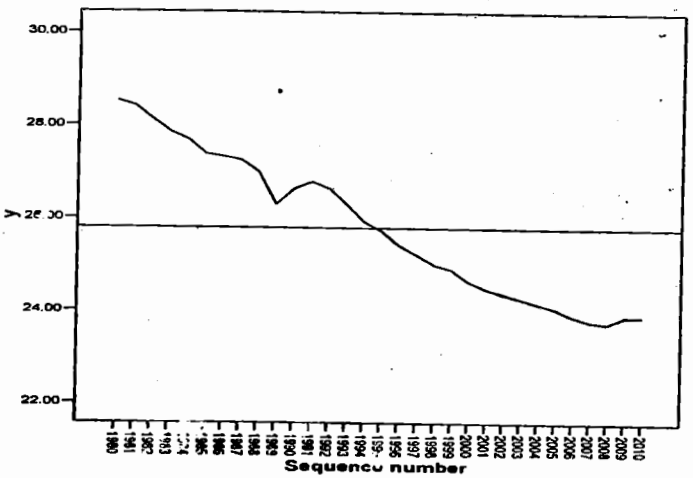

شكل رقم (١)

السلسلة الزمنية لمشاركة المرأة فى قوة العمل

أما شكل رقم (٢) يعرض الفروق الغير الموسمية للسلسلة الزمنية، ويوضح أن الفروق الأولى أحدثت تغيراً فى حده الاتجاه العام فى السلسلة مما يدل على عدم سكون السلسلة.

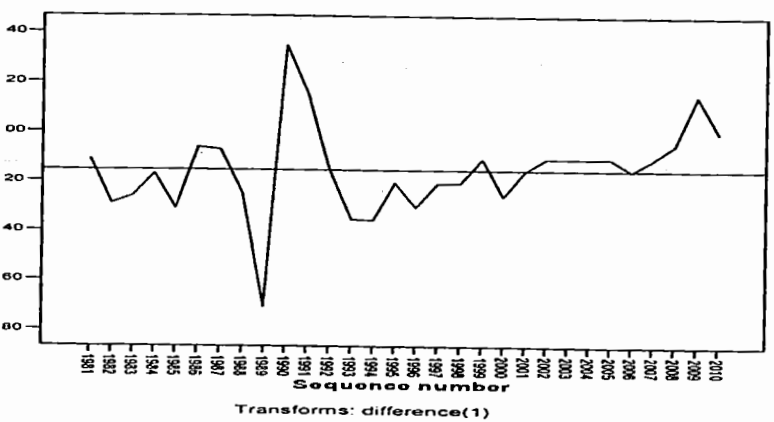

شكل رقم (٢)

الفروق الغير الموسمية للسلسلة الزمنية

ويعرض شكل رقم (٣) دالة الارتباط الذاتي ACF ودالة الارتباط الذاتي الجزئى PACF لبيانات مشاركة المرأة فى قوة العمل بعد الفروق الغير موسمية من الدرجة الأولى، نلاحظ انخفاض معاملات الارتباط الذاتى والاقتراب من الصفر بسرعة كافية، وجميع معاملات الارتباط الذاتى والجزئى تقع داخل حدود الثقة مما يدل على سكون السلسلة، وهذا يؤيد ما توصلنا إليه من خلال الرسم البيانى للسلسلة . وبالتالى يمكن ترشيح نموذج أو أكثر من نماذج ARIMA لهذه السلسلة بالاستعانة بدالتى الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئى المقدرة.

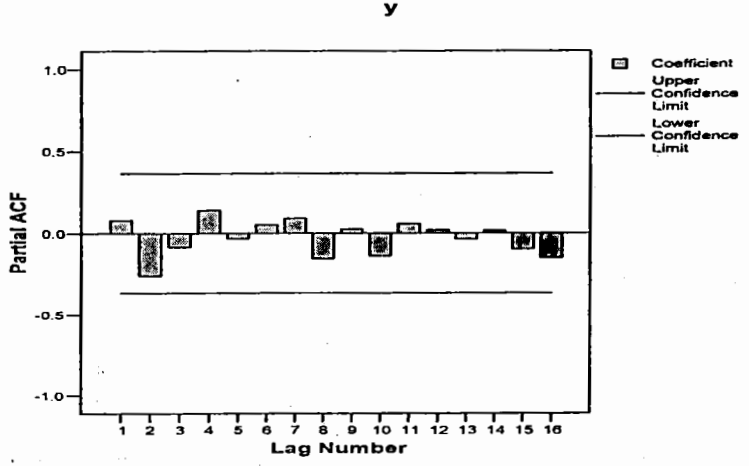

شكل رقم (٣)

دالتى الارتباط الذاتي ACF والارتباط الذاتي الجزئى PACF

حيث أن جميع معاملات الارتباط الذاتي غير معنوية وكذلك جميع معاملات الارتباط الذاتي الجزني، مما يشير إلى وجود معلمة متوسطات متحركة فى النموذج من الدرجة الأولى MA (1)، مما سبق يمكن ترشيح النموذج ARIMA (0,1,1) لتمثيل البيانات، ويمكن ان يقترح مجموعة أخرى من النماذج مثل:

ARIMA (0,1,1) ، ARIMA (1, 1, 1), ARIMA (2, 1, 1)

المرحلة الثانية: التقدير:

في هذه المرحلة يتم تقدير معالم النماذج المرشحة لملائمة البيانات السنوية لمشاركة المرأة فى قوة العمل:

1. ARIMA (0, 1, 1)
2. ARIMA (1, 1, 1)
3. ARIMA (2, 1, 1)

يعرض جدول (٣) قيم مقدرات النقطة لمعالم النماذج والنسبة t (t- ratio) الخاصة باختبار معنوية كل معلمة عند مستوى معنوية ٥% .

جدول رقم (٣)

نتائج تقدير معلمات النماذج المقترحة

Models		θ_1	ϕ_1	θ_2
(1)	β	-.382		
	T-Ratio	-2.209*		
(2)	β	.991	.898	
	T-Ratio	34.70*	4.91*	
(3)	β	0.99	0.77	.15
	T-Ratio	29.56*	3.20*	0.69

* Significant statistic at level 5%

المرحلة الثالثة : الفحوص التشخيصية للنماذج المقدرة:

١. بحث السكون والانعكاس:

وباستعراض الجدول (١) نلاحظ أن معلمات النموذجين معنوية وتحقق شرطى السكون والانعكاس، فالنموذج الأول معلمة المتوسطات المتحركة معنوية - حيث قيمة t المحسوبة أكبر من ٢ - وتحقق شرط الانعكاس حيث قيمة معلمة المتوسطات المتحركة أقل من الواحد الصحيح، وبالمثل النموذج الثانى فنجد أن معلمة المتوسطات المتحركة معنوية - حيث قيمة t المحسوبة أكبر من ٢ - وتحقق شرط الانعكاس حيث قيمة معلمة المتوسطات المتحركة أقل من الواحد الصحيح ومعلمة الانحدار الذاتى معنوية وتحقق شرط السكون، حيث أن القيمة المطلقة لها اقل من الواحد الصحيح، عدم معنوية معلمة المتوسطات المتحركة θ_2 فى النموذج الثالث.

٢- معايير إحصائية :

يعرض الجدول (٤) أهم المعايير الخاصة بالنماذج المقدرة ونهتم فى تلك المرحلة بالنموذجين، وطبقاً لمعياري AIC, SBC يفضل النموذج الثانى لأن له اقل قيمة لكلا المعياريين. وكذلك طبقاً لمعيار معامل التحديد المعدل حيث أنه له قيمة أكبر للنموذج الثانى (٠.٩٠٤)، أما بالنسبة للإحصائى D.W فنجد أن القيمة تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء.

جدول (٤)

المعايير الإحصائية للنماذج المقدرة

Models	AIC	SBC	$\overline{R}^2$	D.W
(1)	-4.38	-2.98	0.818	1.812
(2)	-9/06	-6.21	0.904	1.983

٣. تحليل البواقى:

مما سبق يمكننا اختيار النموذج الثاني ليلاءم البيانات محل الدراسة، ونجرى الآن اختبار آخر برسم دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني وبحث هل هي تغيرات عشوائية بحتة أم لا؟

شكل (٤) يعرض دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني، ونلاحظ عدم معنوية معاملات الارتباط الذاتي (تقع داخل حدود فترة الثقة)، أى أن البواقي تمثل تغيرات عشوائية بحته مما يؤكد على ملائمة النموذج للبيانات.

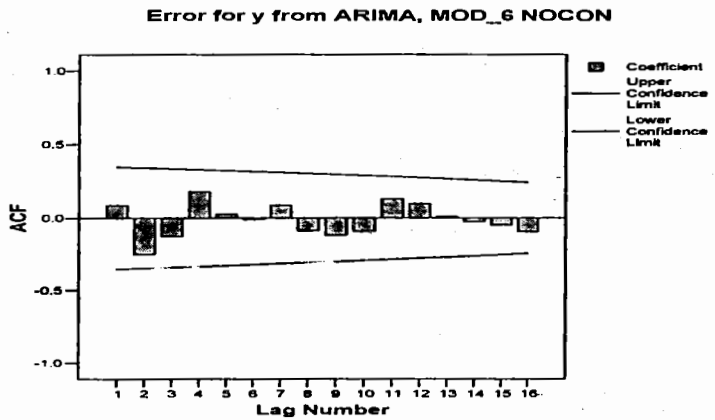

شكل (٤)

يعرض دالة الارتباط الذاتي لبواقى النموذج الثانى

أى يمكن وضع النموذج الملائم للبيانات على الصورة:

$$(1 + 0.991\beta)\ (1-\beta)\ y_t = (1-.898)\ e_t$$

المرحلة الثالثة: تحديد اهم المتغيرات التى تؤثر فى مشاركة المرأة فى قوة العمل:

حيث يتم استخدام الانحدار المتدرج لتحديد أهم المتغيرات المستقلة (السياسة المالية وتشمل: الإنفاق العام كنسبة منوية من الناتج المحلى الاجمالى، الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة منوية من الإنفاق العام و السياسة النقدية

وتشمل: معدل التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقيين و السياسة التجارية وتشمل :الصادرات والواردات كنسبة منوية من الناتج المحلى الاجمالى ومؤشر الانفتاح وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الاجمالى) والتي تؤثر فى مشاركة المرأة فى قوة العمل.

$$(LF) = ai + F X_{1} + F X_{12} + FX_{13} + M X_{21} + M X_{21} + M X_{22} + M X_{23} + T X_{31} + T X_{32} + T X_{33} + \varepsilon_i$$

حيث أن :

(LF)	مشاركة المرأة فى قوة العمل % من اجمالى قوة العمل.
$F X_{11}$	الإنفاق العام % من الناتج المحلى الاجمالى .
$F X_{12}$	الإنفاق على التعليم % من الإنفاق العام .
$F X_{13}$	الإنفاق على الصحة % من الإنفاق العام .
$M X_{21}$	معدل التضخم.
$M X_{22}$	سعر الفائدة الحقيقي.
$M X_{23}$	سعر الصرف الحقيقي .
$T X_{31}$	الصادرات % من الناتج المحلى الاجمالى.
$T X_{32}$	الواردات % من الناتج المحلى الاجمالى.
$T X_{33}$	(الصادرات + الواردات)% من الناتج المحلى الاجمالى .

السياسة المالية:

يعرض جدول رقم (٥) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F = 39.202) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيم (Sig.=0.000)، ويتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١% من خلال قيمة t، Sig ، أما بالنسبة للإحصائي D.W فنجد أن القيمة تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وأهم المتغيرات المستقلة التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- الإنفاق على التعليم (X12)
- الإنفاق على الصحة (X13)

وتفسر ٤٤.٤% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مشاركة المرأة فى قوة العمل)، فى حين اختفى تأثير الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (X11)

جدول رقم (٥)

تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

التقديرات				المتغيرات المستقلة فى النموذج	معامل التحديد R^2	D.W	F (sig.)
Sig.	t	β					
.000	28.729	15.444	Constant	x13 x12	0.444	2.011	39.202 (0.000)
.000	16.819	.445	x13				
.000	4.391	.364	x12				

ويتضح من الجدول الاتى :

- قيمة المعلمة التقاطعية - الحد الثابت - لمعادلة الانحدار المقدرة جاءت معنوية وموجبة، ويشير هذا إلى أن العوامل الأخرى بخلاف المتغيرات التفسيرية الموجودة بالنموذج - مثل باقى السياسات والعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة بالمجتمع، والعوامل الشخصية المتعلقة بالمرأة - تؤثر بشكل طردي على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل.

- الإنفاق على التعليم جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة كدليل على أن الإنفاق على التعليم يؤثر بصورة ايجابية على معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة. حيث يلاحظ انه مع ارتفاع المستوى التعليمي للإناث يزداد إقبالهن على دخول سوق العمل، وتزداد فرصهن فى الحصول على وظائف ملائمة بأجور مرتفعة مقارنة بالإناث ذوات المستويات التعليمة المنخفضة وهذا يتفق مع ما أشارت له دراسة (Mincer, Gacob, 1980). فالتعليم -بصفة عامة-

له اثر ايجابى على المشاركة فى سوق العمل حيث ينظر إلى التعليم على انه استثمار والأجر من العمل هو عائد هذا الاستثمار، كما تزيد تكلفة الفرصة البديلة للشخص المتعلم العاطل عن العمل.

- الإنفاق على الصحة جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة كدليل على أن الإنفاق على الصحة يؤثر بصورة ايجابية على معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة.وقد اتفقت تلك النتيجة مع دراسة (Mullaney, 2007) على أن تبنى الدول لسياسات مالية متشددة تؤدى لخفض الإنفاق على الصحة والتعليم سوف يؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة فى قوة العمل.

السياسة النقدية:

يعرض جدول رقم (٦) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F = 166.407) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيم (Sig.=0.000)، ويتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١% من خلال قيمة t، Sig، أما بالنسبة للإحصائى D.W فنجد أن القيمة تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء، وأهم المتغيرات المستقلة التى تؤثر فى المتغير التابع هى:

- سعر الفائدة الحقيقي (X22)
- سعر الصرف الحقيقي (X23)

وتفسر 32.2% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مشاركة المرأة فى قوة العمل)، فى حين لم يظهر تأثير لمعدلات التضخم (X23).

جدول رقم (٦)

تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

التقديرات				المتغيرات المستقلة فى النموذج	معامل التحديد R^2	D.W	F (sig.)
Sig.	t	β					
.000	135.624	18.265	Constant	x23 x22	0.322	2.203	166.407 (0.000)
.000	12.621	.754	x23				
.000	- 4.149	-.048	x22				

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

- قيمة المعلمة التقاطعية – الحد الثابت – لمعادلة الانحدار المقدرة جاءت معنوية وموجبة، ويشير هذا إلى أن العوامل الأخرى بخلاف المتغيرات التفسيرية الموجودة بالنموذج تؤثر بشكل طردى على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل.
- أسعار الفائدة الحقيقية، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة كدليل على أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر بصورة ايجابية على معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Braunstein & Heintz, 2008) والتى أكدت على أن سيادة سعر فائدة حقيقى سالب يكون له تأثيراً محدوداً على معدلات التوظف، وعلى العكس فان سعر الفائدة الحقيقي يحفز على جذب المدخرات وخفض الادخار العيني وبالتالي توجيه الأموال للاستثمار اللازم لخلق فرص العمل، بالإضافة لجذب رؤوس الأموال إلى الداخل. ومن هنا يتأكد أن الآثار الايجابية لوجود أسعار فائدة حقيقية تزداد وخاصة فى الأجل الطويل عل الرغم من تباطؤ عملية الاستثمار في البداية نظرا لارتفاع تكاليف التمويل.
- سعر الصرف الحقيقي، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وسالبة كدليل على أن انخفاض سعر الصرف يؤدى إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة، غير أن تأثير هذا العامل كان محدودا حيث أن تخفيض سعر الصرف الحقيقى بنسبة ١% يترتب عليه زيادة معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل بنسبة ٠.٠٤٨%، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية والدراسات السابقة، فمن خلال التأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات مقارنة بالأسعار الدولية، وتحول موارد الإنتاج المحلية باتجاه الأنشطة التصديرية والتي تعتمد بشكل واسع على عمالة الإناث. بالإضافة إلى حدوث زيادة فى الدخول التى تترجم فى صورة زيادة فى الطلب وبالتالي حدوث زيادة فى الإنتاج والتوظف.

السياسة التجارية:

يعرض جدول رقم (٧) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F = 25.104) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت قيم (Sig.=0.000)، ويتضح من الجدول معنوية معاملات الإنحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١% من خلال قيمة t، Sig . أما بالنسبة للإحصائى D.W فنجد أن القيمة تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء، وأهم المتغيرات المستقلة التى تؤثر فى المتغير التابع هى :

- الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى (X31)
- الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى (X32)

وتفسر ٦٢.٤% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مشاركة المرأة فى قوة العمل).

جدول رقم (٧)

تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

التقديرات				المتغيرات المستقلة فى النموذج	معامل التحديد R^2	D.W	F (sig.)
Sig.	t	β					
.000	28.178	22.622	Constant	x32 x31	0.624	1.951	25,104 (0.000)
.000	-7.084	-.237	x32				
.000	4.950	.185	x31				

- قيمة المعلمة التقاطعية- الحد الثابت- لمعادلة الانحدار المقدرة جاءت معنوية وموجبة، ويشير هذا إلى أن العوامل الأخرى بخلاف المتغيرات التفسيرية الموجودة بالنموذج تؤثر بشكل طردي على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل.

- الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى (X31)، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة كدليل على أن زيادة الصادرات بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة بنسبة ٠.١٨٥% وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات للدراسات السابقة، والتي أكدت على أن التوسع التجاري مرتبط بالارتفاع في عدد الوظائف المتاحة للإناث فى الصناعات التصديرية.

- الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى (X32)، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وسالبة كدليل على أن زيادة الواردات بنسبة ١% يؤدى إلى نقص معدلات مشاركة المرأة فى القوة العاملة بنسبة ٠.٢٣٧% مما يؤكد على أن معظم الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية، وان الأهمية النسبية للسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اقل، بالإضافة لعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية وان الطلب على الواردات ضعيف المرونة .

سادسا : النتائج والتوصيات Conclusions and Recommendation

استهدفت الدارسة الحالية تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المراة المصرية فى قوة العمل، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- لعبت الأمم المتحدة دورا هاما فى إدراك المرأة في سياسات التنمية.
- ارتفاع دخل المرأة من المشاركة في العمل يعد بمثابة الاستثمار فى الجيل التالي.
- أوضحت البيانات أن الإناث يمثلن تقريبا نصف السكان، وعل الرغم من ذلك نجد أن نسبة الإناث فى القوة العاملة وصلت الى٢٨.٥٢% وهى أعلى نسبة لها فى عام .
- على الرغم من أن معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل تزايدت إلا أنها لا تزال اقل بكثير من معدلات مشاركة الذكور.

- تركزت عمالة الإناث وحتى النصف الأول من التسعينات فى القطاع الحكومي يليه القطاع الخاص ثم القطاع العام، وتبدلت الصورة لتتركز فى القطاع الخاص غير المنظم يليه القطاع الحكومي ثم القطاع الخاص المنظم وأخيرا قطاع الأعمال العام.
- احتل نشاط الخدمات المرتبة الأولى من حيث الأنشطة الاقتصادية المستوعبة لعمالة الإناث، أما على مستوى المهن فتتركز عمالة الإناث فى المهن الزراعية والأعمال الإدارية والكتابية.
- أدى تطبيق الدولة لسياسات اقتصادية انكماشية إلى التأثير السلبي على عمالة الإناث، حيث انخفضت نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل من ٢٨.٥٢% عام ١٩٨٠ إلى ٢٣.٨٩% عام ٢٠٠٩.
- تأثرت معدلات مشاركة الإناث فى قوة العمل المصرية بالسياسات الاقتصادية الكلية، حيث أكدت النتائج المستمدة من التحليل الاحصائى للبيانات عن الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ ما يلى:

- الإنفاق العام الاجتماعي على التعليم والصحة له تأثير معنوي ايجابي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.
- أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لها تأثير معنوي موجب على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل، في حين ان سعر الصرف الحقيقي له تأثير معنوي سالب على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل.
- للصادرات تأثير معنوي وايجابي على معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل، أما الواردات فجاء تأثيرها معنوي وسالب على معدلات المشاركة للمرأة فى قوة العمل.

التوصيات:

- ضرورة التحول من محاولة دمج المرأة فى برامج التنمية إلى دمج النوع فى التنمية الاقتصادية لتحقيق التمكين للمرأة والاستقلالية، وإمكانية الاختيار فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتماد على الذات.
- زيادة الاستثمار العام والخاص فى التعليم والصحة، مع ضرورة توفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة بأسعار مناسبة لتسهيل قيام المرأة بمسئوليتها المزدوجة.
- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق اكبر قدر من الفعالية فى تحقيق الاستفادة الكاملة من القوة العاملة المتاحة لدى المجتمع.
- العمل على توجيه الائتمان للقطاعات الإنتاجية القادرة على خلق المزيد من فرص العمل وبخاصة للنساء، وضغط الائتمان الموجه إلى الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الاتجاه لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.
- توسيع قاعدة المستفيدين بالائتمان المصرفي وخاصة لمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم وذات التوجه التصديري، مع تقديم الدعم الفني اللازم ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.
- زيادة الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتبنى سياسات لعلاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري، من خلال العمل على تنمية الصادرات وترشيد وتوجيه الواردات.
- تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية عند صياغة السياسات الاقتصادية الكلية.

مقترحات لبحوث مستقبلية:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية، يقترح الباحث أن تتضمن البحوث المستقبلية ما يلي :

"تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحسين مؤشرات النوع الاجتماعي" .

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

١- الأسكو : "نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية فى غرب آسيا"، العدد رقم ٣، ٢٠٠٤، ص ٣٥-٣٦ .

٢- الأسكو : الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات فى غربي أسيا ٢٠٠٧ .

٣- البنك الاهلى المصرى، "النشرة الاقتصادية"، العدد الاول، ٢٠٠٢، العدد الثالث، ٢٠٠٦.

٤- البنك المركزى المصرى، "المجلة الاقتصادية"، العدد الرابع، مجلد٤٧، ٢٠٠٧.

٥- التقرير الاقتصادي العربى الموحد، أعداد مختلفة.

٦- الجوادى ؛ زينب محمد "مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادي" الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٢٠٣، أكتوبر ٢٠٠٨.

٧- حلمى، منال إبراهيم "آثار رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصرى ١٩٧٦-١٩٩٢"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٨- حنفى، ياسر محمود، وعبد الدايم، عهود حسين "المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية فى النشاط الاقتصادى مع التركيز على مصر" مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٥.

٩- سليمان، عزة عبد العزيز وآخرون "الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٣٠، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير ٢٠٠٠.

١٠-عوض، رشا "اثر تكنولوجيا المعلومات علي توفير فرص العمل للمرأة في مصر" ورقة مقدمة لندوة "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير فرص عمل

جديدة في الاقتصاد المصري" القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومنظمة العمل الدولية، ديسمبر، ٢٠٠٣.

١١-فوزى، سميحة "انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادى على الاستثمار، حالة الاستثمار الصناعى الخاص بالعاشر من رمضان"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ١٩٩٣.

١٢-كريمة كريم : "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التجارة الخارجية فى مصر"، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٤٨٦، السنة الثامنة والتسعون، إبريل، ٢٠٠٧.

١٣-معتوق، سهير "تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة فى جمهورية مصر العربية"، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ديسمبر ١٩٩١.

١٤-منظمة العمل الدولية، أعداد مختلفة.

١٥-نصار، هبه "اثر العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة"، المجلس القومى للمرأة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٦-نصر، سحر "اندماج الاقتصاد العالمي وأثره على المرأة" ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، الإسكندرية، ١٦ مارس ٢٠٠٤.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

17- Acedo, F. J., Barroso, C. and Galan, J. L. "The resource – based theory : dissemination and Main Trends", strategic Management Journal, 27, 2006, PP. 621-636.

18- Afshar H. "Women, development, and survival in the Third World", London: Longman, 1991.

19- Alsop, Ruth and Heinsohn Nina" Measuring Empowerment in Practice : Structuring Analysis and Framing Indicators", World Bank Policy Research Working Paper 3510, February, Washington, DC: World Bank, 2005.

20- Alsop, Ruth, , Mette, Frost and Holland, Jeremy "Empowerment in Practice: From analysis to Implementation" , Washington, DC: World bank, 2006.

21- Association for Women's Rights in Development "Women's Rights and Economic Change", Newsletter No. 4, August 2002.

22- Aysit, Tansel "Economic Development And Female Labor Force Participation in Turkey: Time Series Evidence And Province Estimates "ERF Working Paper Series, Economic Research Forum Egypt, 2001.

23- Ball, Laurence "Aggregate Demand and Long-Run Unemployment" Brookings Papers on Economic Activity 1999(2): 189-251.

24- Bandarage, "Women in Development: Liberalism, Marxism, and Marxist Feminism ", Development and Change. Vol. XV, 1984.

25- Barrientos, S., McClenaghan, S. and L. Orton "Gender and Codes of Conduct: A case Study from Horticulture in South Africa", London, Christian Aid, 1999.

26- Beetsma, Roel &Bovenberg,Lans.A "Structural Distortion and Decentralized Fiscal Policies in E M U "I M F &W B. No. 178, 2001.

27- Ben Hadid, Faiza "Gender and Globalization: Human Rights, Property Relations and Economic Opportunities" in Handoussa, Heba (ed.) Arab Women and Economic Development (Kuwait: The Arab Fund for Social and Economic Development, 2003.

28- Benería, Lourdes. 1995. "Toward a Greater Integration of Gender in Economics." World Development Vol. 23, No. 11 pp. 1839-1850.

29- Blackden, C. M. and R. S. Canagarajah "Gender and Growth in Africa :Evidence and issues Paper Prepared for World Bank-UNECA Expert Meeting on Pro-Poor Growth, Kampala, Uganda, June, 2003.

30- Boserup, Ester, "Women's Role in Economic Development", (First South Asian Edition 2008), London and Sterling, VA: Earthscan, 1970.

31- Bouin, O., and Michalet, C. A., " Rebalancing the Public and Private Sector", Paris: Organization for Economic Co-operation and Development,1991.

32- Bergmann Barbara, "Occupational Segregation ,Wages and Profits When Employers Discriminate by Race or Sex",1974.From:Alice h.Amsden.The Economics of Women&Work.Edited book St.Martin s. USA.1st edition.1980.

33- Carr, M. ed, "Chains of Fortune Linking Women Producers and Workers With Global Markets", London: Commonwealth Secretariat, 2004.

34- Cotula, Lorenzo " Changes in "Customary" Land Tenure Systems in Africa", LSP Working Paper No. 38, International Institute for Environment and Development (IIED),2006.

35- Dennis Suzanna, and Zuckerman, Elaine "Gender Guide to World Bank and IMF Policy-Based Lending" Gender equality women's rights, Washington DC, USA, 2006.

36- Dolan, C. and K. Sorby "Gender and Employment in high value Agriculture industries" Agriculture & Rural Development Working Paper. Washington D.C: World Bank, No.7, 2003.

37- Dolan, D. and R. Gatti, "Gender Inequality ,Income and Growth: Are Good Times Good for Women?" Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No 1 Washington, DC, World Bank, 1999.

38- El Brikan, Seoud et al., "Arab Economic Integration: Challenges and Opportunities" A paper presented to conference on "Arab Economic Integration", Abu Dhabi, February 2005.

39- Braunstein ,Elissa and Heintz, James "Gender bias and central bank policy: employment and inflation reduction.-

forthcoming, International Review of Applied Economics, 2008.

40- El-Mahdi, A., "Analysis of Economic Situation of Women in Egypt",. Cairo: Euromed Women's Rights 2006.

41- Elson, Diane "Macroeconomics and Macroeconomic Policy from a Gender Perspective" Public Hearing of Study Commission : Globalization of the World Economy-Chaiienges and responses "Deutscher Bundestag, 2002.

42- Elson, Diane and Nilüfer Çagatay. 2000. "The Social Content of Macroeconomic Policies." World Development Vol. 28, No. 7, pp. 1347-1364.

43- EU Bilateral Trade Relations: Egypt 2007.

44- Fontana, Marzia, Susan Joekes and Rachel Masika "Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts" BRIDGE Report No. 42, (Brighton: Institute of Development Studies (IDS), 1998.

45- Vanek ,Goann "Time Spent in House Work:1974 from : Alice H. Amsden, "The Economics of Women &Work" Edited book, st. Martins, U S A. 1st edition, 1980..

46- Grown, Caren, Diane Elson and Nilufer Cagatay, "Introduction", World Development, Volume 28, issue 7, June: 2000, 1145-1156.

47- Hill M.A and King E. M, "Women s Education and Economic Well-being "Feminist Economics, 2, 1995.

48- Hirshman, Mitu "Women and Development: A Critique." in Marchand and Parpart, 1995.

49- Humphries Jane,"Class and Struggle and the Persistence of the Working-class Family",1977.From: Alice h.Amsden.The Economics of Women&Work.Edited book St.Martin s. USA.1st edition.1980.

50- Jaquette, Jane S. "Women and Modernization Theory: A Decade of feminists Criticism", World Politics (January). Vol. 34, Number 2, 1982.

51- Joy, Clare and Peter Hardstaff. February." Dirty Aid, Dirty Water: The UK Government's push to privatize water and sanitation in poor countries" World Development Movement, 2005.

52- Kabeer N., "Reversed realities: gender hierarchies in development thought", London, Verso, 1994.

53- Kheir Eldin Hanaa & Ahmed Ghoneim, "The Economic and Regulatory Policy Implications of Overlapping Preferential Trade Agreements in the Arab Countries: The Case of Egypt",Cairo,Egypt, 2006.

54- Kheir El-Din, "Egypt's Exports Under Liberalization : Performance, Prospects and Constraints (1980-1998), in Heba Nasser and Alfonse Aziz (editors), Egyptian Export and Challenges of the 21st Century", Center for Economic and Financial Research and Studies, Cairo, Egypt, April, 2000.

55- Klasen, S. "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence From Cross Country Regressions "Background Paper for Engendering Development, Washington D.C., World Bank, 1999.

56- Kucera, D .and W. Milber" Gender Segregation and Gender Bais in Manufacturing Trade Expansion :Revisiting the Wood Asymmetry" World Development , No. 28(7), 2000.

57- Laframboise, Nicole & Trumbic, Tea "The Effects Of Fiscal Policies on the Economic Development of Women in the Middle East and North Africa" I M F Working Paper, NO.03, 244, 2003.

58- Marphatia, Akanksha A. and David Archer," Contradicting Commitments: How the Achievement of Education for All is Being Undermined by the International Monetary Fund" Action Aid International and Global Campaign for Education, September 2005.

59- Michael Lokshin "Effects Of Child Care Prices On Women's Labor Force Participation In Russia "Policy Research Report On Gender And Development, Working Paper Series, NO.10, April, 2000.

60- Mincer Gacob, "Labor Force Participation Of Married Women: A Study Of Labor Supply "St. Martin`s. U S A 1st edition 1980.

61- Mishkin, S. Frederic," Symposium of the Monetary Transmission Mechanism", journal of economic perspective, Vol. 9, No.4, fall 1995.

62- ..... "Monetary Policy and the Dual Mandate" Remarks Given at Bridgewater College, Bridgewater, Virginia on April 10, 2007.

63- Molyneux, Maxine and Razavi, Shahra, "Beijing Plus 10: An ambivalent Record on Gender Justice", Occasional Paper 15, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 2006.

64- Moser, Caroline O. N," Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training", London: Routledge, 1993.

65- ..... "Gender planning in the Third world: Meeting Practical and Strategic Gender needs", World Development Vol. 17, No. 11:1799-1825, 1989.

66- Mullaney, Annette "The Effect of I M F Programs on Women" Politics Honors Thesis, New York University, Spring, 2007.

67- Nassar, Heba "Market Potential Capacity for Female Graduates of Technical Education" Report presented to Mobarek Kohl Initiative and Social Research Center, American University in Cairo, 2002.

68- ..... "Globalization and Economic Participation of Women in Egypt" ,Cairo: National Council For Women, 2004.

69- ..... "Introductory Overview of the Survey on "Investment Climate in Egypt" (Private Enterprise Survey)", Social Research Center, American University in Cairo, 2005.

70- ..... "Skills Requirements of the Egyptian Labor Market: A gender perspective (Manufacturing Sector) Report of a field Survey" SRC Working Paper no. 72006.

71- Pillai N., Vijayamohanan, B. P., Asalatha and B., Ponnuswamy "Women in Development Dissecting the Discourse" Centre for Development Studies, Prasanth Nagar, lloor, Trivandrum, erala, India15. January 2009.

72- Report on UNIFEM participation to the Euro med Ministerial Conference: «An Action Plan to strengthen women's role in society» held in Rabat, Morocco (14-16 June 2006).

73- Road, S., "Investing in Egypt", London: Committee for Middle East Trade, 1997.

74- Seguino Stephanie & Grown Caren "Feminist-Kaleckian Macroeconomic Policy For Developing Countries "The Levy Economics Institute Of Bard College, Working Paper Series, NO. 446, May, 2006.

75- Standing, G. "Global Feminization Through Flexible Labor: A Theme Revisited" World Development, No. 27(3) ,1999.

76- Stevens, B., "Prospects of Privatization in OECD Countries", National Westminster Bank Quarterly Review, August 2-22,1992.

77- Subramanian, Arvind," The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical Retrospective", I M F, Middle East Department P, No. 105, 1997.

78- Takhtamanova, Yelena & Sierminska, Eva, "Gender differences in the effect of monetary policy on employment: The case of nine OECD countries" International Networks for Studies in Technology, Environment, Alternatives and Development, IRISS Working Paper 2008.

79- Taylor, John "Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability" A Keynote Speech Prepared for the Ninth International Conference, —The Role of Monetary Policy under Low Inflation: Deflationary Shocks and their Policy Responses," sponsored by the Institute for Monetary and Economic Studies, Bank of Japan, July 3-4, 2000.

80- Tsikata, Dzodzi & Kerr, Joanna (eds). " Demanding Dignity: Women confronting economic reforms in Africa. The North-South Institute and Third World Network-

Africa,2000. http://www.nsi-ins.ca/english/publications/gera.asp.

81- UN High Commissioner for Human Rights "Human Rights & Trade"2003, available from, http://www.unhchr.ch/html/menu2/trade/cancunfinal.doc.

82- UNCTAD "E-commerce and Development Report" New York and Geneva ,2003.

83- ..... "Trade and Gender :Opportunities and Challenges for Developing Countries" New York and Geneva,2004

84- ..... "Trade and Gender: Opportunities and Challenges for Developing Countries prepared" by Anh-Nga Tran-Nguyen and Americo Bevigilla Zampetti, (Geneva and New York: UNCTAD),2004.

85- UNDP " Human Development Report 2007/2008".

86- UNDP and League of Arab States. UNIFEM Arab States Sub-Regional Office. Progress of Arab Women. Rabat: UNIFEM,2004.).

87- United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), "Progress of the World's Women 2005: Women, Work and Poverty", New York: UNIFEM,2005.

88- United Nations Fourth World Conference on Women. September 1995. Platform for Action. http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/poverty.htm.

89- United Nations Office Of the High Commissioner For Human Rights, "Human Rights and Trade",2003.

90- Weisbrot, Mark, Dean Baker and David Rosnick. " The Scorecard on Development: 25 Years of Diminished Progress" Center for Economic and Policy Research. Washington, DC. http://www.cepr.net/publications/development_2005_09.pdf

91- Wichterich, Christa, "The globalized woman: reports from a future of inequality". Australia, Spinifex Press, 2000.

92- Women Working Worldwide "Promoting Women Workers Rights in African" Horticulture, September, 2007.

93- Wood, A "North-South Trade and Female Labour in Manufacturing: An Asymmetry" Journal of Development Studies, No.27 (2), 1991.

94- World Bank" Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa: Engaging with the World", Washington D.C,2003.

95- ..... "World Development Indicators"(Washington D.C.: WB), 2011.

96- ....., "Empowerment and Poverty Reduction: A Source Book", Washington, DC: Poverty Reduction and Economic Management, 2002.

97- ..... "World Development Indicators" Washington D.C.: World Bank,2011.

98- .....:. Middle East and North Africa Region Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth. Washington D.C.: World Bank,2007.

99- Yana Van Der Meulen Rodgers "Protecting Women And Promoting Equality in The Labor Market: Theory and Evidence" Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, NO.6, Nov., 1999.

100- Young, B. and Hoppe, H "The Doha Development Round, Gender and Social Reproduction" Freidrich-Ebert-Stiftung Occasional Paper No.7, 2003.